

## أحداث قرية أبو سنان تكشف عن تحولات بين الدروز في إسرائيل!

صفحة (٦) ة

## عقربا .. تاريخ طويل ومستمر من المصادرات والعقوبات والاعتداءات الإسرائيلية الهمجية!

صفحة (٧) ة

# المنتهد الاسرائيلي

الثلاثاء ١٧/٢٥/٢٠١٤م الموافق ٣ صفر ١٤٣٦هـ العدد ٣٤٥ السنة الثانية عشرة

## المنتهد الاسرائيلي ملحق نصف شهري يصدر عن

مركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

مدير «معهد أبحاث الأمن القومي»:

## حكومة إسرائيل تسعى لتشويه صورة عباس لإحباط خيار اعتراف الأمم المتحدة بالدولة الفلسطينية!

يرى قادة جهاز الأمن الإسرائيلي أن الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، هو الجهة الأساسية التي تمنع اشتعال الأوضاع في الضفة الغربية، وذلك في الوقت الذي يصف فيه رئيس حكومة إسرائيل، بنيامين نتنياهو، ووزراؤه عباس بأنه المسؤول المركزي عن تفجير الهبة الحاصلة في القدس الشرقية. وأفاد المحلل العسكري في صحيفة “هآرتس” ، عاموس هارثيل، أمس الاثنين، بأنه يسود بين قادة الأذرع الأمنية الإسرائيلية، بصورة غير مألوفة، توافق تام على أن عباس هو الجهة التي تهدئ الوضع في الضفة، ولذا قدموا توصية جارية ضد تنفيذ خطوات عقابية جماعية في القدس الشرقية والضفة الغربية، كذلك تتفق القيادة الأمنية الإسرائيلية على معارضة إدخال قوات من الجيش الإسرائيلي إلى الأحياء الفلسطينية في القدس، إلى جانب الاتفاق فيما بينها على أن العنصر الديني للصراع يتصاعد، من خلال النقاش حول الحرم القدسي “والإيعاءات من تنظيم ‘داعش’ بتنفيذ فظائع”، لكن هذا لا يبعث الغضب الفلسطيني من استمرار الاحتلال عن صورة الوضع.

وكتب هارثيل أن “قادة الاستخبارات الإسرائيلية يرون بعباس أنه يلجم الأوضاع وغير محرض في كل ما يتعلق بالconflict. وأجهرته الأمنية لا تزال تساهم بشكل فعال في تهدئة الأجواء في الضفة”، وأضاف أنه “على الرغم من أن عباس أعلن بشكل واهن عن تنديده بقتل المصلين في القدس (عملية الكنيست)، لكن برأي قادة الاستخبارات لا ينبغي تجاهل ذلك في اليوم الذي أعلن فيه البرلمان الأردني عن الموقف دقيقة صمت حدادا على القتلة، وليس القتل، في عملية القدس”.

وأشار هارثيل إلى أن الحفاظ على الكوابح من اشتعال الأوضاع في الضفة مرتبط باستمرار أداء الأجهزة الأمنية الفلسطينية، والحفاظ على الوضع الاقتصادي وقدرة الأذرع الأمنية الإسرائيلية على منع استئثاف “الإرهاب

المنظم” إلى جانب العمليات التي تنفذها “ذئاب وحيدة”.

واعتبر هارثيل أن وضع الذراع العسكرية لحركة حماس “في الحضيض” ولا تزال تتعرض لموجات اعتقال من جانب إسرائيل والسلطة، وتابع أنه على الرغم من ذلك، ما زال بالإمكان اندلاع انتفاضة أوسع نتيجة لوقوع حدث ذي خلفية

دينية في الحرم القدسي، أو نتيجة لتدهور تدريجي في المجال السياسي. وأشار هارثيل إلى أن عباس ما زال، حاليا، مصرا على رأيه بالتوجه إلى مجلس الأمن الدولي بهدف منح الفلسطينيين مكانة دولة عضو في الأمم المتحدة، ورأى أنه قد تكون لذلك عوابع اقتصادية خطيرة مثل وقف إسرائيل تحويل المستحقات المالية من الضرائب والجمارك التي تجبها لصالح السلطة الفلسطينية، وبالتالي عدم تمكن السلطة من دفع رواتب الموظفين، أو تقليص كبير في عدد العمال الفلسطينيين في إسرائيل وفي المستوطنات.

من جانبه، اعتبر مدير “معهد أبحاث الأمن القومي” في جامعة تل أبيب، أودي ديكيل، في مقال نشره على الموقع الإلكتروني للمعهد، أن “محاولة حكومة إسرائيل لإلقاء المسؤولية عن التصعيد الحالي في القدس على عباس، نابعة من حقيقة أن إسرائيل تعرف العمل مقابل عنوان واحد، مسؤول ومعزز وبغياح عنوان كهذا (أي العمليات الأخيرة في القدس نفذها أشخاص وليس باسم منظمات فلسطينية)، فإنه لا توجد حصة يمكن إلقاء مسؤولية سلسلة العمليات والاضطرابات عليها، سوى العنوان الوحيد المعروف”.

وأضاف ديكيل، الذي اعتبر أن الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني يتحول إلى صراع ديني، أن “استمرار الأحداث الإرهابية يفسر (في إسرائيل) بأن عباس لا يعمل ما فيه الكفاية من أجل وقفها، ومن هنا يأتي الاعتقاد بأن تشويه صورة عباس والمس بمكانته، من خلال وصمه بتشجيع الإرهاب، سيحبط الخيار السياسي الفلسطيني بالتوجه إلى الأمم المتحدة للحصول على اعتراف بالدولة الفلسطينية”.

وأشار ديكيل إلى أنه “لعملية عبر العالم عن تفهم لأمم إسرائيل وعن دعمها، لكن لا ينبغي أن نخطئ في تحليل المجتمع الدولي للوضع، إذ أن الموقف الأساسي يعكس تقديرات بأن التصعيد وتخجر الإرهاب هما نتيجة لجمود العملية السياسية، الذي يسبب فقدان الأمل لدى الجمهور الفلسطيني. وإسرائيل هي المتهمه الأساسية بالوضع الحاصل”.



(رويترز)

الحكومة كان مجرد ذريعة، لأن رئيس حكومة لا يُثير غضب شركائه في الائتلاف بشكل قد يصل إلى حد انسحابهم من الائتلاف عبثا، وإنما هو يسعى لتحقيق هدف ما.

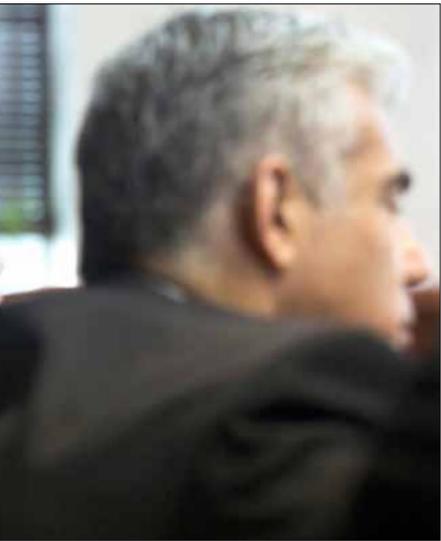
وفقا لفيرتر – فإنه لا يوجد لدى نتنياهو، إذا كان قد سئم حكومته الحالية، “سبب أفضل لتفكيك الرزمة (أي الحكومة) من موضوع وطني مثل قانون القومية، الذي لا أحد يعرف ما هي فائدته، ولكنه يبدو سببا جيدا” لسقوط الحكومة على خلفيته.

لكن في الوقت نفسه، كتب فيرتر، أن المعروف عن نتنياهو أنه “ليس مقامرا ولا يبتهج لتصميم روايته”. ولذلك تجري في هذه الأثناء اتصالات لتأجيل التصويت في الكنيست على “قانون القومية” من يوم غد الأربعاء إلى موعد آخر، لأنه في حال صوت نواب “يوجد مستقبل” و”الحركة” ضد القانون أو امتنعوا عن التصويت فإن هذا سيشكل بداية لسقوط سريع للحكومة، في ظل تهديد بإقالة وزراء الحزبين.

رغم ذلك، فإن نتنياهو بحاجة إلى قانون عنصري كهذا من أجل استخدامه في الانتخابات الداخلية على رئاسة حزب الليكود، ومن أجل محاولة كسب تأييد ناخبي اليمين على حساب رئيس حزب “البيت اليهودي” اليميني المتطرف، نفتالي بينيت.

وبحسب فيرتر فإن نتنياهو أرسل في هذه الأثناء مبعوثين عنه إلى الأحزاب الحريدية، شاس و”هدوت هتوراة”، في محاولة للتوصل إلى صفقة تقضي بأن يجل نتنياهو حكومه بعد أن يتعهد الحزبان الحريديان، علنا، بأنهما سيمسبان أمام الرئيس الإسرائيلي، بعد الانتخابات، بأن يكلف نتنياهو بتشكيل الحكومة المقبلة، وعلى أن ذلك يقوم بضمهما إليها إلى جانب حزب «إسرائيل بيتنا» برئاسة أفيندور ليرمان.

لكن الحريديم، وفقا للمحلل، يرفضون في هذه الأثناء الموافقة على صفقة كهذه، وينتظرون تطورات مقبلة محتملة.



اجتماع الكابنيت ليبحث مشروع قانون يهودية الدولة.

أساس: إسرائيل – الدولة القومية للشعب اليهودي” (قانون القومية) الذي يصفه منتقدوه بأنه مشروع قانون عنصري ومعاد للديمقراطية.

وقال نتنياهو أنه لا يمكن إدارة الدولة في ظل تزايد الإنذارات والتهديدات بترك الحكومة من جانب مركبات متعددة في الائتلاف الحكومي سواء على خلفية “قانون القومية” أو على خلفية قضايا أخرى، وأكد أن على الحكومة أن تركز في الوقت الحالي على تعزيز الأمن في وجه موجات الإسلام المتطرف وعلى خطر البرنامج النووي الإيراني وعلى تعزيز الاقتصاد الإسرائيلي وتعزيز زفاهية المواطنين، وأعرب عن أمله أن يتوحد رؤساء أحزاب الائتلاف وأن يعملوا وفقا لذلك.

وأيد مشروع القانون ١٥ وزيرا، بينما عارضه الوزراء الستة من حزبي “يوجد مستقبل” و”الحركة”.

وقرر رئيس الحكومة فرض انضباط إئتلافي خلال التصويت على مشروع القانون في الكنيست بالقراءة التمهيدية غدا، وبناء على ذلك قيل إن أي وزير يعارضه سيضطر إلى الاستقالة من منصبه.

كما شهد اجتماع الحكومة تراشقا كلاميا بين الوزراء، حيث وجه رئيس الحكومة انتقادات إلى وزيرة العدل ليفني وقال إن الموقف المتراخي الذي تبنيه حيال مشروع القانون لا يصب في مصلحة الواقع السياسي الحالي.

وحدث ليفني رئيس الحكومة على إرجاء التصويت المزمع إرجاؤه في الكنيست، واقترحت إجراء نقاش جدي حول مضمون مشروع القانون قبل أن يؤدي مويدهو إلى تقويض الدولة.

وأعربت وزيرة الصحة ياعيل غيرمان من “يوجد مستقبل” عن اعتقادها بأنه إذا أيد الكنيست مشروع القانون بصيغته الحالية فإن الأمر يشكل وصمة عار

في جبينه وخطوة استفزازية بالنسبة إلى مواطني الدولة العرب.

ورأى محلل الشؤون الحزبية في صحيفة “هآرتس”، يوسي فيرتر، أمس الاثنين، أن طرح نتنياهو لمشروع هذا للقانون في الأقف لاستعادة الثقة بين

قررت إدارة الائتلاف الحكومي أمس تأجيل التصويت في الكنيست على مشروع «قانون أساس: إسرائيل- الدولة القومية للشعب اليهودي»، وهو قانون عنصري ومعاد للديمقراطية.

وكان من المقرر التصويت على مشروع القانون هذا غدا الأربعاء.

وستتم وضع صيغة مشروع القانون، الذي بادر الآن إلى طرحه رئيس الائتلاف، عضو الكنيست زئيف إلكين من حزب الليكود من جهة، وعضو الكنيست ياريف ليفين من حزب الليكود وعضو الكنيست أيليت شاكيد من حزب «البيت اليهودي» من جهة أخرى، بصيغتين مشابهتين، أمام رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، من أجل أن يصادق على صيغة واحدة بشكل نهائي.

وكان من شأن طرح مشروع القانون للتصويت في الكنيست أن يسبب أزمة جدية وحتى أنه هدد بحل الحكومة، لكن رئيس حزب «إسرائيل بيتنا» ووزير الخارجية، أفيندور ليرمان، بادر أمس الأول وأمس، إلى تأجيل التصويت غدا، على ضوء معارضة حزبي «يوجد مستقبل» برئاسة وزير المالية يائير لبيد، و«الحركة» برئاسة وزيرة العدل تسيبي ليفني، لمشروع القانون.

وقبل ذلك طالب رئيسا كتلتي «يوجد مستقبل» و«الحركة»، عضو الكنيست عوفر شيلح ومئير شطيريت، بعدم إلزام كتلتيهما بالطاعة الائتلافية والسماح لنواب الحزبين بحرية التصويت على مشروع القانون، من أجل عدم إحراج نواب الحزبين بتأييد مشروع قانون متطرف كهذا.

وأعلنت شاكيد أن كتلتها توافق على تأجيل التصويت على مشروع القانون الأسبوع المقبل.

ويشار إلى أنه من المقرر التصويت على مشروع القانون بالقراءة التمهيدية وبعد ذلك تجميد إجراءات سنه لفترة.

وقالت وسائل إعلام إسرائيلية إنه ليس واضحا بعد كيف سيتم حل الأزمة الناشئة في الحكومة، رغم أن التأجيل اعتبر إنجازا مؤقتا للبيد وليفني، اللذين يعارضان هذا القانون. وأضافت أن الخلاف حول مشروع القانون هو بسبب صيغته «المتطرفة» التي وضعها إلكين، لكن ليفني وليبيد على استعداد لتأييده في حال تخفيفه.

وتدعو الصيغة التي وضعها إلكين إلى إخضاع النظام الديمقراطي للهوية اليهودية للدولة والمس بمكانة اللغة العربية والتعهد بتنفيذ أعمال بناء لليهود فقط.

وليس واضحا الآن ما إذا كان إلكين، وهو أحد أكثر المقربين من نتنياهو، سيوافق على تعديل صيغة مشروع القانون. كذلك ليس واضحا ما إذا كان لبيد وليفني سيوافقان على تأييد صيغة مشرع القانون التي وضعها ليفين وشاكيد، والتي تعتبر بالمفاهيم الإسرائيلية أكثر اعتدالا. رغم أنها تنص على إخضاع الديمقراطية للهوية اليهودية، لكنها لا تمس مكانة اللغة العربية كلغة رسمية ولا تنص على تنفيذ أعمال بناء لليهود فقط.

وقالت مصادر حضرت اجتماع إدارة الائتلاف الذي تقرر فيه تأجيل التصويت على مشروع القانون أن «جميع الأطراف رعت هذا الأسبوع، وهذا هو الإنجاز الوحيد لهذا القرار، لأنه لا يوجد لدى أحد حل سحري الآن لكي يحل الأزمة، ولكننا نعمل على ذلك».

وفي غضون ذلك، تعزز عضو الكنيست روت كلدرن، من حزب «يوجد مستقبل»، دفع صيغة نسوية لمشروع القانون من أجل تهدئة الأجواء في الائتلاف والسماح بمواصلة دفع إجراءات سن قوانين تتعلق «بالدولة القومية». ويضمن ذلك مشروع قانون يتم من خلاله إرساء كافة مبادئ وثيقة استقلال إسرائيل من خلال مشروع أساس.

وأفادت التقارير الإعلامية الإسرائيلية بأن اجتماع حكومة بنيامين نتنياهو، الذي عقد أول من أمس الأحد، سادته أجواء بالغة التوتر وتخلله تبادل المصراع بين نتنياهو ووزراء من حزبي «يوجد مستقبل» و «الحركة» ورؤيسيهما يائير لبيد وتسيبي ليفني، على خلفية التصويت في الاجتماع على مشروع «قانون

## دعوة عامة

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»



### يدعوكم لحضور ندوة بعنوان:

### اقترح بسط القانون الإسرائيلي على الضفة الغربية: مغزاه التوسعي، مسوغاته التشريعية وانعكاساته السياسية

يشترك فيها كل من:

**المحامي والباحث القانوني علاء محاجنة : التشريعات الاستيطانية: فراءة في اقتراح تطبيق القانون الإسرائيلي على المستوطنات.**

**د. مهند مصطفى: الضم الزاحف في التصورات الإسرائيلية وانعكاساته السياسية.**

**يدير الندوة: الكاتب مهند عبد الحميد.**

وذلك يوم الأحد الموافق ٢٠١٤/١١/٣٠، في تمام الساعة الواحدة ظهراً.

في مقر مركز «مدارة رام للهـ» الماصيون- بجانب وزارة التخطيط -

عمارة ابن خلدون (ط ٢)

**هذه الندوة ممولة من الاتحاد الأوروبي**



\*) تتعالى في إسرائيل، مؤخرا، تحذيرات من جانب خبراء أمنيين ومحللين، من تحول الصراع إلى صراع ديني، ما رآيك؟

\*) في أوج هذا التوتر يبريد نتنياهو سنن مشروع «قانون القومية» العنصري

مقابلة خاصة مع مدير عام وزارة الخارجية الإسرائيلية الأسبق

# الدكتور ألون ليثيل لـ «المنتهد»: حكومة إسرائيل لا تؤمن بدولة فلسطينية وتستعد الآن لوضع تكون فيه الدولة ثنائية القومية

**كتب بلال ظاهر:**

ليثيل، «عندما لا تكون هناك محادثات ولا أمل بالسلام، فإن تدهور الوضع يمكن أن يأتي من كل الاتجاهات. ولا أعرف إلى أية اتجاهات ستسير الأمور. لكن شعوري هو أنه عندما لا يوجد أي أمل بالتوصل إلى تسوية فإن الأمور ستتدهور، وليس على مستوى العنف فقط وإنما قد تتطور الأمور إلى مستوى القطيعة بين الجانبين وزيادة الكراهية والعداء بينهما. وهذا الوضع يؤثر على العلاقات اليهودية العربية داخل إسرائيل. وهذا التوتر من شأنه أن يسير في اتجاهات عديدة فيما تقاسم المشترك بينها كلها أنها سلبية».

\*) إن أنت لا تتفق مع الموقف الإسرائيلي، بدأ خبراء أمنيون ومحللون إسرائيليون بالتحدث عن أن الصراع تحول إلى صراع ديني.

وقال المدير الأسبق لوزارة الخارجية الإسرائيلية والسفير السابق في جنوب إفريقيا وتركيا، الدكتور ألون ليثيل، لـ «المنتهد الإسرائيلي»، حول الأوضاع في البلاد عموما وفي القدس خصوصا، إنه لا يجوز الفصل بين القدس والأوسط العام. لقد انهارت محادثات السلام بشكل لا يمكن ترميمها الآن. وهذا ما يمكن استنتاجه من محاولة وزير الخارجية الأميركي، جون كيري، التي لم تفض إلى أي شيء، وكذلك من خطابي نتنياهو وأبو مازن في الأمم المتحدة اللذين كانا خطابين عبرا عن ياس، وتبين منهما أنه ليس فقط أن المفاوضات متوقفة وإنما لن تكون هناك مفاوضات في المستقبل. وهذا الوضع أدى إلى وضع لا توجد فيه إمكانية في الأفق لاستعادة الثقة بين الجانبين من أجل العودة إلى محادثات حول تسوية».

\*) «المنتهد الإسرائيلي»: ماذا سينتج عن ذلك؟

ليثيل: «برأبي أن ما سينتج عن ذلك هو أنه يتعين على العالم أن يتدخل. وأنا أشبه هذا الوضع بما حدث في غزة. فحماس أطلقت صواريخ ونحن رددنا على ذلك وأطلقنا النار على غزة، وحدث دمار هناك، وجاء العالم إلى القاهرة وبعد بضع غره مليار دولار من أجل ترميم قطاع غزة. رغم عدم حضور إسرائيل هناك، وهذا يعني أن الدمار الاقتصادي والسياسي الذي عمنا به لا يمكن إصلاحه من دون تدخل العالم. أنا لاؤمن بأن الأشخاص اليهوديين اليوم في المؤسساتين السياسيتين الإسرائيليه والفلسطينية يمكن أن يسيروا نحو السلام. ولذلك فإني أعتقد أن على العالم زيادة تدخله، وأوروبا بدأت بتنفيذ هذا الأمر، وربما ستضطر الأمم المتحدة إلى التدخل. لكن الولايات المتحدة لا تفعل ذلك لأسفي».

\*) تتعالى في إسرائيل، مؤخرا، تحذيرات من جانب خبراء أمنيين ومحللين، من تحول الصراع إلى صراع ديني، ما رآيك؟

<sup>[1]</sup> ليثيل، «عندما لا تكون هناك محادثات ولا أمل بالسلام، فإن تدهور الوضع يمكن أن يأتي من كل الاتجاهات

<sup>[2]</sup> ليثيل، «عندما لا تكون هناك محادثات ولا أمل بالسلام، فإن تدهور الوضع يمكن أن يأتي من كل الاتجاهات

<sup>[3]</sup> ليثيل، «عندما لا تكون هناك محادثات ولا أمل بالسلام، فإن تدهور الوضع يمكن أن يأتي من كل الاتجاهات

## تغطية خاصة

## مواجهات كلامية حادة في جلسة الحكومة تؤكد انطلاق معركة انتخابية جديدة!

# \*نتنياهوو يتهم ليفني بـ"التخاذل"!\*ليفني: هذا القانون هو صفقة حزبية تتخذ من الوضع الأمني غطاء لها! \* لييد: قانون سيء جدا تمت صياغته لاعتبارات «البرايمرز» في الليكود ومقتضياتها لا غير!\*

### كتب سليم سلامة:

الانشغال الإسرائيلي العام، سياسيا وقضائيا وإعلاميا، يقانون «الدولة القومية» الذي يأخذ في الأيام الأخيرة أبعادا غير طبيعية حتى يكاد يبدو أن عدم سنّ هذا القانون بصورة فورية، أو بأقصى السرعة على الأقل، يشكل، أو يكاد، خطرا وجوديا حقيقيا يتهدد دولة إسرائيل - هذا الانشغال ليس جديدا، فهو مشروع القانون ذاته - وإن بصيغ مختلفة - الذي طرح على طاولة الكنيست السابق، الكنيست الـ ١٨، قبل أكثر من عامين لكن الجديد، في الأمر الآن أنه يجري في ظل ظروف أمنية وشعبية تشهد تصعيدا غير مسبوq في أجواء التعصب والكراهية والعنصرية تجاه أبناء الشعب الفلسطيني عامة، ومواطني إسرائيل منهم خاصة، بالتزامن مع تزايد المؤشرات على أن «الوقت قد حان» لتكثير موعد الانتخابات البرلمانية في إسرائيل وعلى أن الأحزاب المختلفة، وخاصة الشريكة في الائتلاف الحكومي، قد انطلقت في هذه المعركة وأصبح كل تصريح وكل فعل من جانبها مرموئا بسعيها الانتخابي والمفعل، دشنت هذه الأحزاب معركةها هذه في الجلسة الأسبوعية التي عقدتها الحكومة الإسرائيلية أول من أمس الأحد (١٧/١٣)، في أعقاب طرح رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، اقتراحين لـ «قانون أساس» (إسرائيل) الدولة القومية للشعب اليهودي، للتصويت عليها في الحكومة، تمهيدا لطرحهما على طاولة الهيئة العامة للكنيست الإسرائيلي، يوم غد الأربعاء، وهو ما كان نتينياهو قد أكد، الأسبوع الماضي، تصميمه على القيام به.

والاقتراحان اللذان عرضا على الحكومة يوم الأحد هما: الأول - قدمه رئيس كتل الائتلاف البرلماني / الحكومي، عضو الكنيست زئيف إكين (الليكود)، والثاني - قدمه عضوا الكنيست أبييلت شاكيد (البيت اليهودي) ويأريـف ليفين (الليـكود) وذلك «بموجب التفاهم والاتفاق اللذان جرى التوصل إليهما بأن يتم ملامة هذين الاقتراحين للصيغة التي سيعرضها رئيس الحكومة، بنيامين نتينياهو».

وفي ختام جلستها الصاخبة، الأحد، أقرت الحكومة تأييد اقتراحي القانون المذكورين بعد مجھما وتوحيدهما مع الصيغة التي سيقدّمها رئيس الحكومة، نتينياهو، خلال الأسبوع الجاري» ويضفي قرار الحكومة بسنن قانون «يرمي إلى تعريف هوية دولة إسرائيل كدولة قومية للشعب اليهودي، إلى جانب تكريس قيم دولة إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية بروح مبادئ وثيقة الاستقلال» وقد صوّت إلى جانب هذا القرار ١٤ وزيرا، بينما عارضه خمسة وزراء (من «يوجد مستقبل» وتسيبي ليفني من «الحركة»).

وأقرت الحكومة صياغة نص القانون الجديد على قاعدة «المبادئ الـ ١٤ التي بلورها رئيس الحكومة، وفي مقدمتها: أرض إسرائيل هي الوطن التاريخي للشعب اليهودي والمكان الذي تقوم في دولة إسرائيل»، على الرغم من أن هذه الصيغة التمهيلية لم تطرح أمام الوزراء للتصويت في جلسة الحكومة، وبدلا من ذلك، صوت الوزراء على ما اعتبر «مفارقة» تأييد اقتراحي إكين وشاكيد على أن يلتزم الأخيران بسبب اقتراحيهما بعد إقرارهما في القراءة التمهيلية في الكنيست، ثم تأييد الصيغة التي سيقدمها نتينياهو. واقتراح القانون الذي قدمه إكين هذا هو نسخة مستعادة من اقتراح سابق كان قدمه في الدورة السابقة للكنيست (الكنيست

١٨ /) سوية مع عضو الكنيست السابق آفي ديختر (رئيس جهاز «الشاباك»، سابقا)، بينما لم يُطرح اقتراح شاكيد وليفين على اللجنة الوزارية لشؤون التشريع للتصويت، إذ أعلنت رئيسة اللجنة، الوزيرة تسيبي ليفني، أنها قررت تشكيل لجنة خاصة برئاسة البروفسور روت غابيزون لدراسة مشروع القانون ووضع صيغة جديدة للقانون «تكون مقبولة على مركبات الائتلاف الحكومي كلها» ويوم الثلاثاء الماضي (١٧/١٨)، قدمت غابيزون تقرير لاجنتها حول الموضوع وفي صلبه: معارضة أي إجراء تشريعي في هذا الشأن.

(اقرأ عن الصيغ المقترحة وموقف غابيزون في مكان آخر على هذه الصفحة).

وكان نتينياهو قد أعرب عن سخطه الشديد على الخطوة التي قام بها الوزراء من «الحركة» وخاصة وزيرة العدل تسيبي ليفني، ومن حزب «يوجد مستقبل» بالحيلولة دون تصويت اللجنة الوزارية لشؤون التشريع على اقتراح القانون الذي قدمه إكين. وأعلن نتينياهو في أعقاب ذلك أنه قرر «مصادرة» هذه الصلاحيه من هذه اللجنة ونقلها إلى الحكومة (مجلس الوزراء) موضعا أنه «مصمم على عرض اقتراح قانون إكين للتصويت في جلسة مجلس الوزراء»، مضيفا أنه «سألقي بكل ثقله من أجل إقرار هذا الاقتراح، طبقا للتعليمات المتفق عليها».

ويبدو واضحا تماما أن نتينياهو قد ذفـع، مضطرا، إلى اتخاذ هذه الخطوة المستعجلة، التي «يرمي فيها بكل ثقله، بعدما سلط رئيس حزب «البيت اليهودي»، الوزير نفتالي بينيت، سيف فض الشراكة الائتلافية وحل الحكومة معلنا أنه إذا لم تقمّر الحكومة هذا القانون في جلستها القريبة»، ف«لن يكون لدينا ائتلاف حكومي... كل شيء سوف يتفكك!» وقال وزير البناء والإسكان، أوري أريئيل (البيت اليهودي): «نحن في حاجة ماسة إلى قانون القومية الآن، لأن ثمة تناكلا متواصلا في هوية الدولة اليهودية ولأن من الضروري قول أمر واضح ضد رغبة الفلسطينيين ورغبة جهات في داخل إسرائيل نفسها في ما يتعلق بحق العودة للفلسطينيين وتحويل إسرائيل إلى دولة جميع مواطنيها!»

وفي الأثناء، ودرءا لخطر تنفيذ «البيت اليهودي» تهديداته على هذه الخلفية وانسحابه من الائتلاف من الحكومة، سارع رئيس الحكومة، نتينياهو، إلى التدخل، من خلال الظهور بمظهر المبادر إلى وضع صيغة «توفيقية» لمشروع «قانون الدولة القومية»، إذ تناقلت وسائل الإعلام عن مقربيه قولهم بأنه «يعدّ صيغة أقل تشددا من شأنها أن توحد جميع مقترحات القانون التي تم عرضها حتى الآن» وأضاف هؤلاء أن الصيغة التي يعكف نتينياهو على إعدادها تقوم على محور أساس تتمثل في تعريف دولة إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية، بروح مبادئ وثيقة الاستقلال، لكن المقربين أضافوا، أيضا، أن هذه الصيغة «لا تزال قيد الإعداد وقد تطرأ عليها تعديلات حتى لحظة عرضها على المجلس الوزاري» وأعلن، لاحقا، أن هذه الصيغة لم تطرح على الحكومة في جلستها الأخيرة «لأنها غير مكتملة بعد».

وفي الأسبوع الماضي، أكد نتينياهو عزمه على عرض «قانون الدولة القومية» على الحكومة لإقراره، تمهيدا لطرهه على الكنيست لتشريعـه نهائيا في دورتها الحالية، «لتقديم جواب شاف لجميع الذين يشككون في حق اليهود، في دولة قومية خاصة بهم». وقال نتينياهو، في جلسة كتلة «الليكود» البرلمانية (يوم ١٧/١٧)، إن «لشعب الحكم في إسرائيل هو دولة إسرائيل، غير أن هذا الحق ليس ميثبا في قانون» وجاءت

أقوال نتينياهو هذه عادةً منع الوزيرة ليفني التصويت على مشروع القانون في اللجنة الوزارية لشؤون التشريع، وهو ما أثار غضبا عارما في أوساط اليمين الائتلافية، وخاصة «البيت اليهودي» الذي هدد بالانسحاب من الحكومة والدفع باتجاه تكبير موعد الانتخابات، التي لا يبدو نتينياهو مستعدا لها ورأغبا فيها، حتى الآن. بل، حتى لو كان مقتنعا بأنها أضحت واجبة ولا مفر منها، فهو لا يريد أن يبدو مجرورا إليها بإملاء شركائه في الائتلاف، وخاصة من أحزاب اليمين التي تنافسه على شرايح الناخبين ذاتها تقريبا. وهذا، فضلا عن الانتخابات الداخلية لمنصب رئيس حزب «الليكود»، التي من المقرر أن تجرى في كانون الثاني القادم ويواجه فيها نتينياهو منافسا جديدا هو نائب وزير الأمن السابق، الذي فصله نتينياهو من منصبه هذا، عضو الكنيست داني دانون، الذي يركز حملته الدعائية على اتهام نتينياهو بأنه «يطبق سياسة أحزب المركز - اليسار وقد هجر طريق الليكود»!

ونتينياهو، إلى جانب مواقفه الشخصية والحزبية التي تعتبر «قانون الدولة القومية» قانونا إجابريا وحيويا بالطبع، كما أشير أعلاه، يندرج بأن معركة الانتخابات القادمة قد بدأت عمليا، مما يضعه في سباق تصعيدي مع شركائه ومنافسيه في أحزاب اليمين وفي داخل الليكود. وفي هذا السياق، أيضا، يندرج تصريح وزير الخارجية، أفيفدور ليرمان، زعيم حزب «يسرائيل بيتينو» (إسرائيل بيتنا)، الذي قال: «من غير الوارد، على الإطلاق، أن نتنازل عن قيم دولة إسرائيل اليهودية... ونحن نبشأ صدام بين المقيم اليهودية والقيم الديمقراطية، فإن الأولوية للقيم اليهودية وهي الراجحة... ولننظر إلى قانون العودة، مثلا، فهو لا يجسد أقل ديمقراطية!»!

وفي الشق الآخر من الائتلاف الحكومي، اعتبر ممثلو حزب «الحركة» بقيادة الوزيرة ليفني، أن إصرار نتينياهو على دفع مشروع هذا القانون خارج إطار لجنة غابيزون، التي أوكلت إليها مهمة إعداد صيغة «تسوية» توفيقية لهذا القانون، يشكل «إعلان حرب»، لا أقل!

وأكدت رئيسة «الحركة»، الوزيرة ليفني، على صفحاتها الشخصية على موقع التواصل الاجتماعي (الفيسبوك) مؤخرا أنها ستعارض «أي اقتراح قانون يحاول الإخلال بالتوازن القيمى القائم في تعريف إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية». وأوضحت أن «ثمة قوانين تبدو جيدة، لكن أثرها سيء». ومن بين هذه، بعض القوانين التي تدعى «قوانين القومية»... ف«سن ممن بيننا لا يرغب في أن تبقى إسرائيل دولة القومية كليا» هذا هو هدف الحركة الصهيونية وهذا هو، أيضا، السبب المركزي وراء سعيي إلى الدفع باتجاه تسوية سياسية على أساس مبدأ دولتين قوميتين - من أجل ضمان وحفظ دولة القومية اليهودية».

### انطلاق المعركة الانتخابية في جلسة الحكومة

وفي جلسة الحكومة أول من أمس الأحد، ظهر جليا أن هذا المسعى التشريعي، ورغم كونه غير جديد لأنه يتحرك ضمن تعاملات المعركة الانتخابية الجديدة، ضمن أكامها ومقتضياتها وفي سياقها، هذا ما عكسته المواجهة الصدامية المباشرة التي وقعت بين رئيس الحكومة، نتينياهو، من جهة، وبين وزيرى المالية يائير ليد (رئيس حزب «يوجد مستقبل») والعدل، تسيبي ليفني (رئيسة حزب «الحركة») من جهة أخرى. وقد برر ليد، صراحة، عن الدلالات الحقيقية لهذا

### الحكومة الإسرائيلية تقر اقتراحين لـ «قانون الدولة القومية اليهودية»:

# مواجهات كلامية حادة في جلسة الحكومة تؤكد انطلاق معركة انتخابية جديدة!

**\*نتنياهوو يتهم ليفني بـ"التخاذل"!\*ليفني: هذا القانون هو صفقة حزبية تتخذ من الوضع الأمني غطاء لها!**

**\* لييد: قانون سيء جدا تمت صياغته لاعتبارات «البرايمرز» في الليكود ومقتضياتها لا غير!\***



صورة مقطعية ليدي نتينياهو أثناء تدوينه ملاحظات خلال نقاش مشروع قانون يهودية الدولة.

(الغب)

أخرى»، وأضاف: «هذا الموقف المتخاذل لا يخدم الواقع الراهن... كل هذا من أجل عنوان في موقع إلكتروني»؛ فردت ليفني قائلة: «إذا كان الهدف من كل هذا الهراء هو الانتقام مني، فقد نجحت، أما في الجوهر، فأبكم تدموم الدولة وتدمونها!» وأشارت ليفني إلى الدوافع الانتخابية التي تحرك نتينياهو وحزبه واليمين عامة في هذا المسعى التشريعي فوجهت الكلام لنتينياهو قائلة: «إنك تريد أن نصوّت ضد القانون لكي تستطيع فعلنا من الحكومة... كل كلامك الجميل لا يستطيع تغطية عورة اقتراح إكين ... هل تريد استغلال الوضع الأمني غطاء لتمرير هذا القانون كصفقة حزبية؟!»

#### المستشار القانوني

#### الحكومة: مصاعب جمة!

من جهته، عبر المستشار القانوني للحكومة، يهودا فاينشتاين، عن معارضته الشديدة لاقتراحي القانون اللذين أقرتهما الحكومة مؤكدا أنهما «يثيران مصاعب حقيقية جمة»، كما هاجم المسلك الذي اعتمده رئيس الحكومة، نتينياهو، في عرض اقتراحات قوانين خاصة (غير حكومية) على الحكومة لإقرارها، معتبرا أن «تأييد الحكومة اقتراحات قوانين خاصة هو مسلك إشكالي جدا»!

وأوضح فاينشتاين، في رسالة وجهها إلى سكرتير الحكومة، أفحاي مندلبليت، أن «اقتراحي القانون اللذين تضمنتهما مسودة قرار الحكومة يسعيان إلى تضمين تعريف الدولة كدولة قومية للشعب اليهودي في نص قانون أساس، وهوامر لا عيب فيه بعد ذاته، لكن النصوص الواردة في اقتراح القانون من شأنها إحداث تغييرات جوهرية عميقة في المبادئ الأساسية التي يقوم عليها القضاء الدستوري في إسرائيل وتسطيح المركّب الديمقراطي في هوية الدولة بصورة خطيرة». وأعلنت غالبية الأحزاب المعارضة في إسرائيل معارضتها لسن «قانون الدولة القومية اليهودية» بصورة كلية، من دون النظر إلى «الفوارق» بين الاقتراحات المختلفة.

وكتب رئيس «جهاز الأمن العام» (الشاباك) السابق، يوفال ديسكين، على صفحته الخاصة على موقع التواصل الاجتماعي (الفيسبوك) مبديا معارضته لسن هذا القانون، وقال: «يمكننا صياغة كون الدولة يهودية من خلال حل دولتين للشعبين فقط!»

# «قانون الادولة القومية» - الصيغ المقترحة

## ” حق تقرير القومي في دولة إسرائيل هو حق حصري للشعب اليهودي“!

الطريقة المفيدة والناجعة لمواجهة هذه التحديات... وأضافت: «كما رأينا من قبل، سيؤدي المسعى التشريعي الحالي إلى تعميق التقاطب والتعصب، وخاصة على خلفية اعتماده موازين القوى السياسية والحزبية القائمة اليوم، بدلا من جمع مسعى اجتماعيا جديا ومفتوحا يقوم على الحوار بين جميع قطاعات المواطنين في الدولة ومع أفرادها ولا يعزز الوحدة، وحتى إن نجح هذا المسعى التشريعي، فإن مساهمته في تعزيز هوية الدولة، وخاصة المركب اليهودي فيها، غير ممنونة بينما مناظره واضحة، كبيرة وعديدة». وعارضت غابيزون، أيضا، تضمين التزام الدولة بالمساواة لجميع مواطنيها في نص قانوني، إذ أن هذا «ليس مسألة قضائية»، كما تؤكد وتوضح: «التشريعات القانونية تؤدي إلى حسم قضائي، لا إلى مواصلة الحوار على المستوى الاجتماعي، الثقافي والسياسي، والمجتمع الذي يزخر بخلافات عميقة حول قضايا عديدة والذي يشمل مجموعات مختلفة تشدّ بالتفسيرات في اتجاهات مختلفة، يحتاج إلى مجال واسع من المرونة يتيح استيضاح المشكلات العملية وحلها من دون دفع أي من هذه المجموعات واضطرابها إلى قطع الجبل الذي يوصلها مع بقية أجزاء المجتمع». وتضيف: «وليست هنالك حاجة، أيضا، إلى نص قانوني جديد يحدد العلاقة بين اللغة العبرية واللغة العربية في إسرائيل بغية مواصلة واقع الاحترام لكِلتا اللغتين، مع سيادة واضحة للعبرية... من الأفضل الإبقاء على الوضع القائم وعدم الدخول في مداولات وخلافات حول صيغات وتأكيدات هي في المستوى التصريحي فقط».

وتؤكد غابيزون أن «سن قانون كهذا سيحمل أثارا وإسقاطات عكسية على الجمهور... بمعنى أن المسعى التشريعي والقانون، في حال إقراره، سيخلقان حالة نبوية من المواجهة والصدام يتعزز معها الشعور بأن مركبات الهوية تتصارع مع بعضها بعضا، بدل أن تكفل بعضها بعضا!

تقدما، انفتاحا وتوازنا إذ يفرد مكانة ووزنا كبيرين لقيم ديمقراطية أساسية العدالة، المساواة، الحرية وغيرها). وأما إذا تم النظر إليه مقارنة مع الوضع القانوني القائم حتى الآن، فإنه يشكل تراجعا جديا.

ويظهر، جليا، أن صيغة المقترح الذي أعدته ليفني يدور في إطار المغالطة بين المحور الأساس ذاته: كون دولة إسرائيل دولة قومية للشعب اليهودي، بما يتناقض جوهريا مع مبدأ المواطنة المتساوية، الذي يشكل القاعدة الأساس في أي نظام ديمقراطي وبما يحول، بالتالي، دون تكريس الاصول والمبادئ الديمقراطية وتطبيقها على أرض الواقع كلما حصل تضاد بينها وبين مركب القومية اليهودية في تعريف الدولة وهيكلتها. خاصة وأن هذا المقترح يحضن مبادئ «قانون العودة» و «رموز الدولة اليهودية» في إطار «قانون أساس» من الصعب جدا تعديله، وهو ما لم يحصل سابقا.

وفي مقابل مشاريع القانون هذه والصيغ المقترحة لها، أكدت البروفسور روت غابيزون، رئيسة اللجنة الخاصة التي كلفت بفحص الموضوع وإعداد صيغة توفيقية لقانون «قانون العودة» معارضتها المبدئية الشديدة لسن «قانون القومية اليهودية» على نحو يكرس الهوية القومية اليهودية في قانون خاص.

وشددت غابيزون في التقرير الذي قدمته باسم لاجنتها إلى الوزيرة ليفني، في الأسبوع الماضي (١٧/١٩)، على أنه «إذا تقرر، رغم ذلك، سن قانون أساس كهذا، فينبغي أن يتم الأمر في إطار مسعى واسع، وليس في إطار مداولات ومفاوضات

ائتلافية». وأكدت غابيزون أن «اقتراحات القانون المطروحة على طاولة الكنيست الآن، والتي تمثل الخلفية الأساسية لتقريرنا هذا، هي نتيجة طبيعية للتصور والفشل في إتمام المسعى الدستوري (مسعى إعداد ووضع دستور لدولة إسرائيل).

ولا يبدو أن تكريس الهوية اليهودية في نص قانوني هو



تقرير جديد صادر عن «جمعية حقوق المواطن في إسرائيل» حول ميزات الجهاز القضائي في المناطق المحتلة:

## نظام حكم واحد . منظومتا قوانين وجهازان قضائيان!

مجالات أخرى، حتى إذا تم النظر إلى الموضوع بمعزل عن وجود جهازين قضائيين، بما يترتب على ذلك من تمييز صارخ. فعلى سبيل المثال، فترات الاعتقال المتبعة بخصوص الفلسطينيين لا تتلاءم مع المعيار الدولي، حتى من دون مقارنتها بتلك السليمانية على الإسرائيلييين القاطنين في الأراضي المحتلة. وعلى هذا النسق، فإن غياب التخطيط للقرى الفلسطينية ومنع التطوير السليطيني في منطقة ج ينتهكان، بحذ ذاتها، واجبات إسرائيل المفروضة عليها وفق القانون الدولي، حتى إذا تجاهلنا التطوير المتسارع في المستوطنات.

ويشير التقرير إلى أن بعض الانتهاكات التي يتطرق إليها ويسجلها كانت ستحصل، على ما يبدو، حتى لو كان الفلسطينيون والإسرائيليون يخضعون لجهاز قضائي واحد، تحت نظام الحكم الإسرائيلي في الأراضي المحتلة، غير أن التمييز المأسس الذي يصفه التقرير يُعَقِّق انتهاك حقوق الفلسطينيين يزيدُه حدة، وهو يشكّل في بعض الحالات السبب الكامن وراء التمييز. إلى جانب ذلك، يشكل النظام القضائي المزدوج والمميز، في حد ذاته، انتهاكاً للقانون الدولن، إذ أن مجرد وجوده يتناقض مع مبادئ القضاء المعاصر الأساسية، ويشكّل انتهاكاً فظاً للمساواة وكرامة الإنسان، كقيمتين أخلاقيتين وهماذين قضائيين. وعلى صعيد القانون الجنائي، يبيّن التقرير الفروقات الجلية بين الجهازين القضائيين وإسقاطاتها الجسيمية على الحقوق الأساسية؛ فهوية المشتبه به أو المتهم هي التي تقرّر ماهية القانون الذي يسري على حالته وينطبق بالتّظيم والبناء أظهر التقرير أنه بينما يتمتع الإسرائيليون بتمثيل جدي لمصالحهم في لجان التنظيم والبناء ويشاركون، شراكة تامة، في إجراءات التخطيط والتنظيم الخاصة بهم، لا يحظى الفلسطينيون بأي تمثيل في هيئات التنظيم والبناء المكلفة بشؤونهم ولا يمتلكون أية قدرة على التأثير في كل ما يتعلق بوضع وإعداد الخرائط الهيكلية لبلداتهم، والتي تتولى وضعها وتنفيذها مؤسسات يشغلها إسرائيليون فقط. وتتمتع غالبية المستوطنات في الضفة الغربية بخرائط هيكلية مفصلة ومحدثة تتيج توسعها باستمرار وإصدار تراخيص البناء اللازمة، بينما تعاني برامج البناء في القرى الفلسطينية، الخاضعة لمسؤولية الإدارة المدنية، من تقييدات عديدة وحادة، جراء تجميد الوضع التخطيطي كما كان عليه قبل أكثر من أربعة عقود.

وتتميز سياسة تطبيق القانون في مجال مخالفات البناء وهدم البيوت بالتشدد والصرامة تجاه السكان الفلسطينيين، بينما لا يتم تنفيذ أية إجراءات لتطبيق القوانين في عشرات عديدة من المستوطنات والبؤر الاستيطانية، ولا حتى عند إنشاء مبان ثابتة للسكن، في الوقت الذي يتم فيه إصدار أوامر الهدم في الجانب الفلسطيني بوتيرة شبه يومية، سواء بحق بيوت سكنية أو مبان خدماتية صغيرة أو حتى بحق آبار المياه الجوفية جداً لمجرد البقاء والعيش بالحد الأدنى. كما أن معدلات تنفيذ أوامر الهدم هي أعلى بكثير في الجانب الفلسطيني.

وفي إطار سياسة الفصل في جهازي القضاء بين الإسرائيلييين والفلسطينيين في الضفة الغربية، يتم الفصل أيضاً بين منظومتي تطبيق قوانين السير والمواصلات، فالإسرائيلي الذي يتم ضبطه بارتكاب مخالفة سير في الضفة الغربية، تجري محاكمته أمام محكمة إسرائيلية (مدنية)، بينما تجري محاكمة الفلسطيني الذي يضبض بالمخالفة نفسها أمام محكمة عسكرية.

وتضمن التقرير تعقياً من وزارة العدل الإسرائيلية على ما ورد فيه، ولم تنف الوزارة الحقائق التي تضمنتها التقرير، لكنها عللتها بـ"الدوافع الأمنية".

أصدرت «جمعية حقوق المواطن في إسرائيل»، مؤخراً، تقريراً جديداً تحت عنوان «نظام حكم واحد- جهازان قضائيان» منظومة القوانين الإسرائيلية في الضفة الغربية»، عرضت من خلاله ميزات الجهاز القضائي في المناطق المحتلة منذ عام ١٩٦٧، وعملية إنشاء وتنمية نظام قضائي رسمي مأسس لجهازي قضاء وقانون منفصلين على أسس إثنية قومية - جهاز قضائي مدني للمستوطنين الإسرائيليين وجهاز عسكري للفلسطينيين.

ويسرّد التقرير كيف تم، عبر عملية تدريجية امتدت على أربعة عقود، إحلال وتطبيق جهاز القضاء الإسرائيلي على المستوطنين في الضفة الغربية، ما أدى إلى نشوء تمييز منهجي مركزس في التشريعات وقرارات المحاكم ويؤثر على كل مناحي حياة السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية الخاضعين لجهاز قضائي عسكري مجفّف منذ العام ١٩٦٧.

ويؤكد المسح الذي يجريه التقرير أنّ الحديث لا يجري عن تمييز عيني أو تقني، أو عن قرارات عينية فقط، بل عن جهاز يبلور ويكرس التمييز والمأسس بواسطة التشريعات ومؤسّسات الحكم، ويؤثر بشكل مباشر وحتمي على الفلسطينيين في كافة مجالات الحياة، التي يخص التقرير بعضاً منها مثل: التمييز في المجال الجنائي وفي مجال التخطيط والبناء وفي مجال الحريات الأساسية، مثل حرية الحركة وحرية التعبير وقوانين السير وغيرها.

#### منظومتان مختلفتان من القوانين ومن القضاء

ويستعرض التقرير الوضع القانوني في ظل الحكم الإسرائيلي على الضفة الغربية ويبين كيف نشأت، خلال عقود من الحكم العسكري «المؤقت»، منظومتان قانونيتان وقضائيتان منفصلتان ومختلفتان تميزان بين المجموعتين السكانيّتين اللتين تعيشان في المنطقة: مواطنون إسرائيليون وسكان فلسطينيون. ولا يقتصر هذا الفصل القانوني على القضايا الأمنية، الجنائية أو حتى تلك النابعة من المواطنة فحسب، بل يمس مختلف وجميع جوانب الحياة ومجالاتها.

فعبّر سلسلة طويلة من الأوامر، التعديلات القانونية والأحكام القضائية، نشأ وضع يخضع فيه المواطنون الإسرائيليون لجهاز القضاء الإسرائيلي وتسري عليهم منظومة القوانين الإسرائيلية، بكل ما تضمنته من الحقوق، ومن ضمن هذه القوانين، مثلاً، قانون الانتخابات للكنيست، قانون جهاز الأمن، أمر (قانون) ضريبة الدخل، قانون التأمين الصحي الرسمي، أوامر وأنظمة (قوانين) المواصلات وغيرها الكثير. وقد أقرت المحكمة العليا أن جميع الحقوق المكفولة في قوانين الأساس الإسرائيلية هي من حق هؤلاء المواطنين الإسرائيليين، على الرغم من عدم تواجدهم (سكنهم) في نطاق المنطقة السيادةية التابعة لدولة إسرائيل. وثمة أجزاء من القانون الإسرائيلي تسري في المناطق المحتلة على يهود مستحقين وفق قانون العودة» رغم أنهم ليسوا مواطنين إسرائيليين.

وبهذا، كان للمحكمة العليا الإسرائيلية دور مركزي في إقرار وترسيخ هذا الفصل بين جهازَي القضاء في الضفة الغربية، وذلك من خلال تعاملها مع المستوطنات اليهودية بوصفها «جزراً إسرائيلية» في تلك المنطقة، فضلاً عن تطبيقها قوانين الأساس التي تحدد حقوق الإنسان الأساسية على الإسرائيليين الذين يعيشون في المناطق الفلسطينية مقابل امتناعها عن البثّ في السؤال عما إذا كانت هذه القوانين تسري، أيضاً، على الفلسطينيين الذين يعيشون تحت السيطرة الإسرائيلية أم لا.

وفي المقابل، يخضع السكان الفلسطينيون للقانون العسكري، أي - للأوامر العسكرية التي يصدرها الجنرال (الحاكم العسكري) منذ العام ١٩٦٧ وحتى اليوم، فضلاً عن القوانين الأردنية التي كانت سارية قبل الاحتلال الإسرائيلي للمنطقة.

وبوجه عام، فإن القوانين التي تسري على الفلسطينيين هي أكثر تشدداً بكثير جداً، فخلال المواطنة الإسرائيلية، تتم محاكمة الفلسطيني بموجب القانون العسكري وفي محاكم عسكرية، حتى لو ارتكب مخالفة سير أو سرق حليبا من الحانوت!

ويؤكد التقرير، في تحليله نشوء جهازي قضاء وقانون منفصلين، أن الحكم العسكري في الضفة الغربية ينتهك أحكام القانون الإنساني الدولي وقوانين حقوق الإنسان في مجالات استعراضها التقرير وفي

حول مشروع «قانون أساس: إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي»

## الغاية: التركيز على طابع إسرائيلي اليهودي وتقزيم طابعها الديمقراطي!

**\*مشروع القانون ينطوي أيضاً على إقصاء وتنكر تجاه مواطني الدولة العرب\***

**بقلم: مردخاي كريمنتسر وعمر فوكس (\*)**

على الرغم من موافقتنا بطبيعة الحال على أن إسرائيل هي الدولة القومية للشعب اليهودي، إلا أننا نعارض مشروع القانون المقدم مؤخراً في هذا الصدد، انطلاقاً من أننا نرى فيه مشروع قانون خطيراً يمكن أن يخل بالتوازن الدقيق والحساس بين المكونات الأساسيين في تعريف وطابع الدولة، وهما: اليهودية والديمقراطية.

ولا يدور الحديث هنا حول قانون اعتيادي، وإنما حول قانون أساس محصن يحدد هوية الدولة. فمشروع القانون المقترح يخلو من التوازن الضروري بين كون الدولة دولة قومية للشعب اليهودي وبين كونها دولة ديمقراطية، ذلك لأنه يقصي المكون الديمقراطي من مكانته المركزية إلى الهامش، بمعنى أن الحديث يدور حول انقلاب تام يغير بصورة جذرية النظام الدستوري القائم في دولة إسرائيل منذ قيامها.

وبتداول مشروع القانون هوية الدولة وسبب التركيز على طابعها اليهودي وتقزيم طابعها الديمقراطي، بل ويتجاهل كلياً أي مضمون في هذا الطابع الديمقراطي، ونحن نرى في ذلك تفويضاً لاسس الصهيونية ذاتها، فأباء الصهيونية مثل هرتسل وجابوتسكي، وكذلك زعماء الدولة مثل بن غوريون وبيغن، لم يسعوا إلى إقامة دولة قومية يهودية، وإنما أرادوا تأسيس دولة نموذجية وفق التقاليد الديمقراطية والليبرالية، دولة «تقيم المساواة التامة في الحقوق اجتماعياً وسياسياً بين جميع رعايها دون تمييز في الدين والعرق والجنس» (كما جاء في «وثيقة الاستقلال»).

فضلاً عن ذلك، فإن مشروع القانون ينطوي على إقصاء وتنكر تجاه مواطني الدولة العرب، والذين لم ينطرق لهم مشروع القانون لا من قريب ولا من بعيد تقريباً، وذلك بخلاف تام لمبادئ «وثيقة الاستقلال»، بل على العكس، يتيح ويشجع سياسة غير متساوية في إقامة وتطوير البلدات، وهو ما يوفر للدولة نصاً «دستوريا» لتمييز اليهود للأفضل، ويتيح إقامة مستوطنات وبلدات جماهيرية لليهود فقط. ومن هنا فإن مشروع القانون يلحق ضرراً، غير قابل للإصلاح، بالعلاقات بين اليهود والعرب في إسرائيل، وبصورة دولة إسرائيل في العالم، ويجعل الدولة مكاناً غير محتمل لكل من يتبنى وجهة نظر يهودية ليبرالية.

#### الإخلال بالتوازن بين مركبي اليهودية والديمقراطية

تتمثل المشكلة المركزية في مشروع القانون في أنه يسعى إلى رفع هوية الدولة كدولة يهودية إلى مستوى دستوري عالٍ ومحصن، دون أن يشمل ذلك هويتها الديمقراطية في نفس المرتبة. ويقدم البند الثاني في مشروع القانون مسألة كون الدولة «ذات نظام ديمقراطي»، بصورة متفصلة ودون مضمون حقيقي، «والديمقراطية» هنا ديمقراطية شكلية تكرس سلطة الأغلبية، وتخلو عملياً من أي التزام تجاه حقوق الإنسان والمساواة، وبالتالي من الواضح أن مثل هذه الديمقراطية، ليست ديمقراطية حقيقية. فجوهر الديمقراطية لا يكمن في كونها الشكلية والبنيةية وإنما في كونها تقوم على المساواة بين الإنسان والمساواة في الحقوق لجميع المواطنين. وحين لا يتضمن مشروع القانون حقوق إنسان أساسية لا يوجد في نظام الحكم الإسرائيلي نص دستوري صريح وواضح بشأنها (مثل المساواة وحرية التعبير وحرية الدين والحقوق الاجتماعية... الخ)، وتبقى مثل هذه الحقوق غير محصنة، فإن الكفة تميل حينئذٍ في صالح نزعة ذاتية قومية غير متوازنة كما ينبغي بواسطة أسس ومبادئ عالمية ومدنية.

لقد حرص الذين كتبوا «وثيقة الاستقلال»، ولم يكن ذلك عبثاً، على تضمينها، إلى جانب التأكيد على طابع إسرائيل كدولة قومية يهودية، عناصر وفقرات صريحة تنطرق لجميع مواطني الدولة ومن ضمن ذلك السكان العرب، ومن هنا جاء أيضاً التعريف الدمجي والمتوازن للدولة في قوانين الأساس التي أقرت في العام ١٩٦٢، على أنها «يهودية وديمقراطية». غير أن البند الأول في مشروع القانون المقترح، ينطرق لتجسيد التطلع نحو تقرير المصير للشعب اليهودي، فقط في سياق التراث الثقافي والتاريخي للشعب اليهودي، وليس في سياق الحق الطبيعي لجميع الشعوب في تقرير المصير بموجب القانون الدولي، كما وجد ذلك تعبيراً له في «وثيقة الاستقلال».

#### المس بقانون أساس: كرامة الإنسان وحريةته

نظرا لكون قانون الأساس المقترح قانوناً لِحلقا لـ "قانون أساس: كرامة الإنسان وحريةته" (غير المحصن)، يمكن القول إن القانون المقترح يتغلب على هذا الأخير. فإضافة بند (ج-١) الذي ينص على تفسير أي تشريع في إسرائيل بموجب البند الأول من القانون المقترح، يشكل مسا خطيراً بالوضع الدستوري الحالي، ويلقي ظلاً ثقيلاً على العملية الدستورية الناشئة في أعقاب سن قانون أساس كرامة الإنسان وحريةته، وينطوي ذلك على اقتلاع وإلغاء للرؤية الرئيسية لحماية حقوق الإنسان في دولة إسرائيل. ففي أية مسألة دستورية لها بعد هوياتي أو ثقافي، ومن ضمن ذلك المسائل المتعلقة بمكانة الأقليات وحقوق الممتدئين إليها، يمكن لقانون الأساس المقترح أن يلغي ويقوض مغزى وثقل "قانون أساس: كرامة الإنسان وحريةته"، وبالتالي إحباط حماية حقوق الإنسان بصورة عامة، وحقوق الأقليات (غير اليهودية) بشكل خاص.

#### إقصاء العرب

يتجاهل مشروع القانون المقترح كلياً وجود أقلية قومية كبيرة في إسرائيل، هي الأقلية العربية.

فما الذي يمكن للمواطن العربي أن يفكر به حين يقرأ مشروع القانون الذي يسعى لأن يشكل الركيزة الأساس والأولى للدستور؟ سوف يقرأ بأن إسرائيل هي البيت - الوطن- القومي للشعب اليهودي، بمعنى أنها وطن جميع اليهود في العالم، لكنها ليست وطناً للمواطنين العرب الذين يعيشون فيها.

كذلك سيقراً البند الثامن (في مشروع القانون المقترح) الذي يتحدث عن التراث اليهودي وتنجيته في البلاد والشتات كهمّة للدولة. في المقابل - من حقّه كعربي أن يجعل كفر فقط (أي بشكل فردي) من أجل المحافظة على ثقافته وتراثه (البند التاسع) كما لو أن الأمر متاح له حتى كفر.

يذكر مشروع القانون المقترح الأقلية العربية مرة واحدة وذلك في سياق التمرق إلى اللغة العربية، لكن ذلك يجري بالذات بهدف إلغاء مكانة اللغة العربية كلفة رسمية (في دولة إسرائيل) وتحويلها إلى لغة ذات «مكانة خاصة». ويأتي ذلك خلافاً لقرار الحكم الصريح الصادر عن المحكمة الإسرائيلية العليا والذي أكد على مكانة اللغة العربية كلفة رسمية في إسرائيل.

يتضمن مشروع القانون المقترح بندين يسعيان، على المستوى

#### تعزير تأخير القضاء العبري (الديني)

وفقا لما ورد في البند (١)١٣ (أ) من مشروع القانون المقترح فإن «القانون العبري سيشكل مصدر الإهام للمتعز». وفي اعتقادنا فإنه ليس هناك ما يببر طرح مثل هذا البند، ولا سيما في ضوء صياغته الغفاضة. فثمة مجالات في القانون العبري يرى كبار الخبراء أنها ليست ولا يمكن أن تكون ذات صلة بالقانون الإسرائيلي، كالقانون الجنائي على سبيل المثال. وفي هذا السياق هل ينطوي، مثلاً، قانون رجم الزانية على شيء ملهم، أو على ما يشكل مصدر الإهام؟! وهناك الكثير من القوانين والأحكام الدينية (العبرية)، التي ليس فقط لا يجوز أن تشكل مصدر الإهام، بل على العكس ينبغي التحفظ تجاهها صراحة ودون مواربة. إلى ذلك فقد نشر رحلات دين يهود (متطرفون) في الفترة الأخيرة تسييرات تستند إلى الشريعة الدينية العبرية، يحظر بموجبها بيع أو تأجير شقق سكنية للعرب، بالإضافة إلى فتاوى دينية تبني «قتل الأغيار»... فهل يجدر ويليق استلهاهم شيء من مثل هذه الأحكام والقوانين؟

#### غاية مشروع القانون

مع كل الاحترام فإننا نؤكد هنا معارضتنا لهدف مشروع القانون المقترح، كما ورد شرحه في مقدمة القانون، والتي ادعت (وهذا لا خلاف حوله) أن هناك إجماعاً واسعاً في صفوف الجمهور على تعريف إسرائيل كدولة يهودية. وفي الواقع فإن مؤشرات استطلاع الديمقراطية الأخيرة، والتي ينشرها «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» سنوياً، تؤكد هذا الاتجاه (التعريف)، وليس هناك ما يدعو للخشية من تماثل مواطني الدولة اليهودية مع تعريفها كدولة يهودية. ومن جهة أخرى، يدعي مقترحو مشروع القانون بأن الحاجة إليه تنبع من «وجود من يسعى إلى إلغاء حق الشعب اليهودي في وطن قومي في بلده، وإلغاء الاعتراف بدولة إسرائيل كدولة قومية للشعب اليهودي».

والسؤال، هل يشكل التشريع الإسرائيلي جواباً إزاء أفكار وتطلعات شعوب وقوميات أخرى؟

هل يمكن القول بصورة جادة إنه قد نشأت حاجة كهذه في الفترة الأخيرة؟! فمَنذ إقامة الدولة وحتى الآن قبلت شعوب المنطقة بحق الشعب اليهودي في دولة، واعترفت بدولة إسرائيل كدولة يهودية. فهل سيفير أصحاب الرأي المذكور موقفهم، بعد سن مثل هذا القانون؟ فضلاً عن ذلك، ينبغي الإجابة باستقامة على سؤال هل سيؤدي سن مثل هذا القانون إلى تقوية وتعزيز مكانة إسرائيل في العالم كدولة قومية للشعب اليهودي، أم أن ذلك سيضعف هذه المكانة؟! في اعتقادنا أن سن هذا القانون سيشكل رافة في أيدي القوى المعادية لإسرائيل للإدعاء ضد شرعية إسرائيل كدولة يهودية. فمشروع القانون لا يعزز فقط الطابع اليهودي للدولة، وإنما يوجه رسالة واضحة من انعدام الثقة، رسالة تطرف وأصولية.

إن التكريس الدستوري لأمر بديهي إنما يدعو فقط إلى إعادة التفكير في هذه الأسس والبديهيات، بل وإلى تقويضها. وفيما عدل كل الحجج المذكورة، ينبغي أن تؤخذ في الحسبان إمكانية المس بمكانة إسرائيل في العالم في أعقاب سن هذا القانون. ومما لا شك فيه أن القوانين التي جرى إقرارها وتمريضها في الفترة الأخيرة - والتي يمكن الموافقة أو عدم الموافقة على ما تنطوي عليه من مساس بالديمقراطية- ألحقت الضرر بمكانة إسرائيل، وساهمت في عزلتها في الساحة العالمية.

إن من شأن إقرار مشروع القانون المقترح، كقانون أساس يتعلق بهوية الدولة، أن يؤثر بلا شك موجة شجب وإدانة واحتجاج ضد إسرائيل، التي ستتخلّى عن طابعها الديمقراطي، وتقوض تعاملها القائم على المساواة تجاه أقليات في الدولة.

أخيراً لا يسعنا إلا أن نعود ونؤكد جوهر قلقنا الناتج عن محاولة المس بالتوازن بين كون الدولة ديمقراطية وكونها يهودية.

ولذلك ينبغي رفض مشروع القانون المقترح جملة وتفصيلاً، لما ينطوي عليه من انتزاع وتقويض لإحدى الركيزتين اللتين تستند عليهما الدولة، وهو ما يهدد أيضاً بانهايار المشروع الصهيوني برتمه.

(\*) البروفسور مردخاي كريمنتسر- نائب رئيس «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، لشؤون البحث، والمحامى عمر فوكس- باحث في «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية». ترجمة خاصة.

## النمو الاقتصادي يسجل انكماشاً خلال الربع الثالث!

\* هذا هو الانكماش الاقتصادي الأول منذ ما يقارب ستة أعوام \* التضخم المالي في الأشهر الـ ١٦ الأخيرة صفر بالمئة ويعكس حالة التباطؤ الاقتصادي \*



الربع الرابع والأخير في هذا المجال ستكون سلبية، وهذا ما يجري حينما يعد قادة الحكومة مرتين بأن موضوع البناء للسكن على رأس جدول أعمالهم. ويتابع بسوك كاتباً أن إحدى عربات قطار النمو العامة، هي تصدير البضائع والخدمات، فتصدير الخدمات قاد الصادرات ككل إلى نتيجة ايجابية منذ مطلع العام، ولكن اتضح أن هذا لا يكفي، بعد فترة تراجع في الربع الثاني، حينما تراجعت الصادرات بنسبة ١٣.٣٦٪. بالذات في الربع الثالث ارتفعت الصادرات بنسبة ٢.٢٨٪، إلا أنه من دون صادرات المجوهرات فإن الصادرات تراجعت بنسبة ٤.٤٪.

وعلى أثر المعطيات الاقتصادية الجديدة أعلنت شركة الاعتمادات الدولية "فيتش"، وهي واحدة من أكبر ثلاث شركات اعتماد عالمية، عن توقعاتها لتخفيض تدرج إسرائيل في الاعتمادات العالمية المستقبلاً، رغم أنها أبتقتها في المرحلة الحالية عند مستوى A، وجاء هذا القرار بعد تخوفات في المؤسسة الإسرائيلية من أن تقرر شركات الاعتمادات المالية الدولية خفض تدرج إسرائيل، الأمر الذي يعني رفع فواتئ بنكية على قروضها الخارجية بأعلى مما هي، وما يتبع ذلك من ضمانات ستطالب بها إسرائيل.

في الربع الأخير من العام الجاري سيكون النمو ايجابياً، ولكن هذا لا يقول إن على قادة الاقتصاد أن يحتفلوا، فالتباطؤ الاقتصادي مستمر في هذه المرحلة، وإذا واصل قادة الاقتصاد، وأولهم رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو ووزير المالية يائير لبيد، الأعياب السياسية، على حساب معالجة التباطؤ، فمن الممكن أن لا يتباعد اليوم الذي ستغرق فيه إسرائيل في ركود اقتصادي. ويشير بسوك إلى أن وتيرة النمو السلبية لم تكن فقط في الربع الثالث، فأيضاً الناتج الاقتصادي تراجع بنسبة أعلى من الانكماش المذكور، وبلغ تراجع نسبة ١.٨٪، وهذه المرة الأولى منذ أزمة ٢٠٠٨، التي يسجل فيها الناتج الاقتصادي تراجعاً، ففي الربعين الأولين من هذا العام ارتفع الناتج الاقتصادي بنسبة ٢.٢٨٪.

ويقول إن قسماً من معطيات الاقتصاد في الربع الثالث عليها أن تضيء الضوء الأحمر لدى متخذي القرارات إذا لم يضاعف حتى الآن، ففي الأرباع الثلاثة الأولى من العام ٢٠١٤، على سبيل المثال، سجل تراجع في الاستثمار في بناء المساكن في إسرائيل، وبلغ التراجع في الربع الأول بنسبة ٢.٢٪، وفي الربع الثاني ٢.٣٪ وفي الربع الثالث ٢.٢٨٪، ولا حاجة لأن تكون خبيراً اقتصادياً كي تفهم أنه على خلفية اهمال قادة الاقتصاد للأمر، فإن معطيات

في صحيفة "ذي ماركر"، إن الحقيقة المقلقة للانكماش الاقتصادي، كانت معروفة منذ الربع الثاني من هذا العام، بعد نسبة نمو ليست سيئة في الربع الأول من هذا العام، وبلغت ٣.٢٪، إلا أن النسبة هبطت في الربع الثاني إلى نسبة ٢.٢٪ فقط، حينها كان واضحاً أنه تم لجم وتيرة النمو، ففي فترة "عملية الجرف الصامد" (العدوان على غزة)، كان واضحاً أن الاقتصاد سيبتلى ضربة إضافية، على الرغم من أنه كان عملية عسكرية محدودة دامت ٥٠ يوماً، فحينما ينشط الاقتصاد بصورة طبيعية، فإن النمو لا يتراجع بهذا الشكل. ويتابع بسوك كاتباً أنه في المرة الأخيرة التي سجل فيها الاقتصاد انكماشاً كان في نهاية العام ٢٠٠٨، ومطلع العام ٢٠٠٩، حينما كان العالم بأسره في أزمة اقتصادية عامة، ففي الربع الرابع والأخير من العام ٢٠٠٨ سجل الاقتصاد انكماشاً بنسبة ١.٦٪، وفي الربع الأول من العام ٢٠٠٩ انكمش الاقتصاد بنسبة ٢.٥٪، حينها كان الاقتصاد يشهد ركوداً، بموجب التعريف للركود، حينما ينكمش الاقتصاد في زرع عام متتاليين.

ويقول بسوك: إلا أنه في هذه المرة، فإن الصورة مغايرة، فالانكماش لا يشهد ركوداً، والتقدير يقول إنه

سجل النمو الاقتصادي الإسرائيلي في الربع الثالث من العام الجاري ٢٠١٤، انكماشاً بنسبة ٠.٤٪، وهو حالة الانكماش الأولى التي يشهدها الاقتصاد الإسرائيلي، منذ الربع الأول من العام ٢٠٠٩، الذي انكمش فيه الاقتصاد استمراراً للانكماش الذي حصل في الربع الذي سبقه، الأخير من العام ٢٠٠٨. وجاء هذا بتزامن مع اتضاح أن التضخم المالي سجل في الأشهر العشرة الأولى من هذا العام، وعملياً في الأشهر الـ ١٦ الماضية، صفراً بالمئة، ما يدل أكثر على حال ضعف السوق، وتباطؤ الحركة الشرائية، التي تنعكس مباشرة على وتيرة النمو وتساهم فيها.

وقال مكتب الاحصاء المركزي في تقريره الدوري، إن الانكماش الاقتصادي الذي حصل في الربع الثالث، جاء بعد ارتفاع النمو في الربع الأول من هذا العام بنسبة ٣.٢٪، وفي الربع الثاني بنسبة ٢.٢٪، وساهم في الانكماش، إلى جانب تراجع الحركة الشرائية، تراجع الناتج الاقتصادي بنسبة ١.٤٪ بعد أن ارتفع في النصف الأول من هذا العام بنسبة ٢.٨٪.

وقالت وزارة المالية في ردها على تقرير مكتب الاحصاء، إنها قذرت ضمن توقعاتها أن يكون منس بالنمو الاقتصادي في العام الجاري ٢٠١٤، في أعقاب العدوان على غزة، إلا أن الاقتصاد الإسرائيلي بقي مستقرًا، بسبب الإجراءات التي اتخذتها وزارة المالية في العامين الماضي والجاري، ولهذا فإنه في تقدير الوزارة فإن انكماش الاقتصاد في الربع الثالث، لن يؤثر على إجمالي النمو في العام الجاري، وسيكون وفق توقعات النمو التي وضعتها وزارة المالية بنحو ٢.٢٪، بينما تقديرات بنك إسرائيل ٢.٣٪، في حين أن وزارة المالية تعتقد أن النمو في العام المقبل ٢٠١٥ سيكون في حدود ٢.٨٪، وفق تقديرات هذه المرحلة.

وقد صدر تقرير مكتب الاحصاء المركزي في الوقت الذي سجل فيه التضخم في الأشهر العشرة الأولى من العام الجاري صفراً بالمئة، بعد أن سجل التضخم في شهر تشرين الأول الماضي ارتفاعاً بنسبة ٠.٣٪، وهذا الارتفاع ناجم أساساً على ارتفاع موسمي في أسعار الملابس والأحذية بنسبة ٥.٥٪، وفي أسعار الخضراوات والفاواكه الطازجة بنسبة ٢.٢٪ وارتفاع آخر في أسعار المواد الغذائية بنسبة ٠.٧٪، وارتفاع في أسعار البيوت بنسبة ٢.٠٪.

ويظهر من التقرير ذاته أن التضخم المالي كان يسجل ارتفاعاً بنسبة ١.١٪، لولا ارتفاع أسعار البيوت في الأشهر الـ ١٢ الأخيرة، وهذا مؤشر أكبر إلى حالة التباطؤ في السوق، ما ينعكس سلباً على وتيرة النمو، واستمراره سيؤول إلى ركود اقتصادي عميق.

### نتيجة كانت معروفة

ويقول المحلل الاقتصادي موطي باسوك، في تحليل

### موجز اقتصادي

#### نتنياهو يريد تخفيض جمارك المواد الغذائية

دعا رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، وزير ماليته يائير لبيد للعمل على تخفيض الجمارك عن السلع الغذائية، بهدف رفع سقف المنافسة في السوق الإسرائيلية على المواد الغذائية، ما سيقتود، برأيه، إلى تخفيض في أسعار هذه السلع، التي أثبتت الكثير من التقارير على مدى السنين أنها أعلى بنسبة ٣٠٪ مما هي عليه في الدول المتطورة، قياساً بمستوى المعيشة ومعدلات الرواتب في إسرائيل.

وفي المقابل، يدعو نتنياهو إلى فرض ضرائب خاصة على من يمتلكون أكثر من ثلاثة بيوت في إسرائيل، وهي مبادرة مطروحة منذ أكثر من عام على بساط البحث، أيضاً بهدف لجم ظاهرة شراء البيوت لصالح الاستثمار العقاري، ما يلعب دوراً أيضاً في رفع أسعار البيوت، وحتى النقص في عرض السوق للبيوت.

وفي المقابل، أعلنت وزارة الرفاه الاجتماعي عن اعدادها مبادرة لتقييد أسعار ٢٢ سلعة غذائية أساسية، تحت تسمية "سلعة غذائية بأسعار مخفضة"، وقد بلور المبادرة "مجلس الأمن الغذائي" الإسرائيلي، ولكن المجلس أعلن لاحقاً أن مبادرته الأولى كانت تشمل عدداً أكبر من المواد الغذائية، إلا أن وزير الرفاه مئير كوهين بادى إلى تخفيضها، كحل وسط، مع رافضي المبادرة من كبار المستثمرين في سوق الأغذية.

وشكك خبراء اقتصاد في أن يكون بمقدور مبادرة كهذه إحداث تخفيض جدي في أسعار المواد الغذائية، لأن الأسعار العالية انعكاس لعدد آخر من الأسباب البنوية في الاقتصاد الإسرائيلي.

#### المحكمة تسمح بفتح متاجر غذائية أيام السبت في تل أبيب

بعد مداوات استمرت عدة أشهر، سمحت محكمة للشؤون المحلية في مدينة تل أبيب باستمرار فتح شبكات التسوق للمواد الغذائية أيام السبت، خلافاً لقرار وزير الداخلية السابق غدعون ساعر، بمنع الترخيص الذي حصلت عليه تلك الشبكات، والتي تنازلت عملياً عن شهادة "الحلال" من المؤسسة الدينية اليهودية. وتعد تلك الشبكات من بين الشبكات الإسرائيلية الصغيرة والمحدودة، التي تفتح أبوابها أيام السبت في المدن والتجمعات السكانية اليهودية.

وقضية المحل الغذائية هي العقبة الأكبر في تحرير الحركة العامة من قيود السبت اليهودي، فحسب شرائع الحلال اليهودية، فإن المحل التجاري الذي يبيع يوم السبت، ينسقط الحلال عن جميع المنتجات التي في المحل، حتى وإن كانت مواصفتها مطابقة للشريعة اليهودية. لكن يوجد جمهور واسع يطالب بفتح المحل التجارية، والسماح بإمكانية التسوق في أيام السبت، كون الكثير من العائلات ترغب في الاستفادة من هذا اليوم لتوفير الاحتياجات الأسبوعية للمنزل.

وكانت بلدية تل أبيب قد طلبت، قبل عدة أشهر، من وزارة الداخلية المصادقة على قانون بلدي محلي، يسمح بفتح حوانيت تباع أغذية في أيام السبت، والقصد هنا محال في الأحياء اليهودية، وأصلحها من اليهود، إذ أن المحال التجارية في مدينة يافا، التي باتت جزءاً من تل أبيب وأصحابها عرب، تعمل أيام السبت كالمعتاد.

إلا أن وزير الداخلية "العلماني" السابق من حزب الليكود، ساعر، رفض اقرار القانون البلدي إياه، زاعماً أن القانون لا يمس فقط بقضية وخصوصية السبت لدى اليهود، بل أيضاً يمس بالقيم الديمقراطية، كتعبيره، لأن مسألة السبت ليست دينية فقط، "بل هي قضية اجتماعية ووطنية..". ويتذرع ساعر هنا برأي يدي أن فتح حوانيت وأماكن عمل أيام السبت يشكل خرقاً لحق العاملين بيوم عطلة جامع مع باقي أفراد العائلة، عدا عن أنه يوم يميز "الجمهور اليهودي في دولته".

وأثار قرار وزير الداخلية ساعر برفض فتح جزء من حوانيت الأغذية في أيام السبت في مدينة تل أبيب المعركة المتشعبة على قوانين "السبت اليهودي"، وقضية الإكراه الديني، فهذه القضية الثانية التي تفجرها بلدية تل أبيب خلال عامين، إذ سبقتها قضية حركة المواصلات العامة، التي عادت إلى سبات عميق، ولكن لهذه القضية جوانب متعددة، عدا المعركة على "الإكراه الديني"، فهناك من يتهم ساعر بأنه يملق المتدينين، وعينه على منصب رئاسة حزب الليكود، ومن ناحية أخرى هناك من يتهم شبكات تسوق كبرى بأنها وراء القرار، كون أبوابها مغلقة أيام السبت، وهي تخسر من قرار بلدية تل أبيب.

#### أسعار الانترنت في إسرائيل من الأعلى في العالم

أظهر تقرير عالمي جديد أن أسعار خطوط الانترنت في إسرائيل من أعلى الأسعار في العالم، ففي حين أن الأسعار فيها أقل من أسعار الولايات المتحدة، إلا أنها أعلى من غالبية الدول الأوروبية الكبرى، ويعزو محللون الأمر إلى عدم وجود حالة تنافسية "كافية"، في السوق.

وصدر التقرير عن معهد في الولايات المتحدة الأميركية، الذي بين في ذات الوقت أن أسعار الانترنت في أميركا الشمالية تعد الأعلى في العالم، فهكذا مثلاً كلفة خط انترنت بسرعة ٢٥ ميغا تصل في العاصمة المكسيكية إلى نحو ١١٠ دولارات شهرياً، وفي الولايات المتحدة ما بين ٥٠ إلى ٦٠ دولاراً، وفي كندا ما بين ٤١ إلى ٤٥ دولاراً.

وكانت أقل الأسعار في الدول المتطورة في أوروبا، التي لربما ألمانيا ووجهاً قفزت فيها الأسعار حاجز ٤٠ دولاراً، بينما في بريطانيا فإن السعر الشهري يهبط على ٢٤ دولاراً شهرياً. أما في إسرائيل، فإن معدل الكلفة الشهرية الاجمالية تصل إلى ٤٠ دولاراً شهرياً، ويصغر محللون ومراقبون على أن بإمكان إسرائيل أن يكون فيها السعر أقل مما هو عليه الآن، فقط إذا ما جرى فتح السوق للمنافسة بأكثر مما هو قائم حالياً.

## أعضاء الكنيست يشجعون الفساد في المؤسسات العامة!

\* الكنيست يمنع إصلاحاً إدارياً في صندوق إسرائيل التابع للوكالة الصهيونية لمنع إخضاعه للرقابة العامة \* كونه يشكل القناة السرية لتميرر الأموال الضخمة للمشروع الاستيطاني في المناطق المحتلة \*

بهذا النهج غير السليم، وأن تكون الصندوق الصغير لأعضاء الكنيست في هذه المرحلة من أجل تمويل المستوطنات والاستيطان.

ويبدو أن الإدارة غير السليمة لـ "كيرن كيميتم ليسرائيل" هي السبب الذي يجعل أعضاء الكنيست يدافعون عنها، فهم معنيون باستمرار النهج غير السليم، كي يستمر تدفق الأموال إلى حيث يطمحون، ولا تعنيهم وجهة صرف الأموال- المناطق (المحتلة)، تعيينات حزبية، مساعدة رؤساء مجالس بلدية ليعززوا مكانتهم في المدينة وغير ذلك- فبالأساس يجري الحديث من ناحيتهم عن أموال خارج دائرة الرقابة، وبالإمكان التلاعب بها بحسب رغبة أعضاء الكنيست.

وليس هذا فحسب، بل إن أعضاء الكنيست حتى لا يخجلون بهذا، لا بل يجاهرون به، أي يجاهرون بحقيقة عدم سلامة أنظمة إدارة "كيرن كيميتم ليسرائيل"، والسبب أنهم معنيون بهذا.

ونرى أنه بدلا من تعزيز الأبحاث العامة والرقابة البرلمانية، فإن أعضاء الكنيست منشغلون في دفن قوانين لا تخدم مصالحهم الشخصية، أو مصالحهم الحزبية للأحزاب التي ينتمون لها، فتقليص حجم قانون التسويات هذا العام جرى بهدف تحسين الأنظمة الديمقراطية الإسرائيلية، وقد تنازلت الحكومة عن استخدام هذا القانون كأداة أساسية في تمرير الإصلاحات الأساسية المعنية بها، بينما يواصل الكنيست لجم ومنع إصلاحات هامة، حتى وإن كانت قليلة جدا. وما يمد الكنيست يده لدفعه هو ما يكزز المصالح القريبة، التي تمس سلطة القانون، وإذا برلماننا لا يصالح الأمر بسرعة وبأساليب ه فإن الديمقراطية الإسرائيلية قد تكون في خطر حقيقي.

ويقود هذا الهجوم قادة كبار في حزب الليكود وحزب "إسرائيل بيتنا" الذي يشد خيوط "كيرن كيميتم ليسرائيل" في هذه المرحلة.

وما هو الادعاء ضد تعديل القانون الذي يهدف إلى توجيه مليارات الشواكل لدى "كيرن كيميتم ليسرائيل" من أجل استخدامها في البنى التحتية والعقارات؟ لقد شارك في أبحاث الكنيست الحالية رؤساء سلطات محلية من المناطق (القدس رؤساء مجالس مستوطنات في الضفة الغربية المحتلة- الترجمة)، الذين ادعوا أنه من خلال "كيرن كيميتم ليسرائيل" بالإمكان نقل الأموال بسهولة إلى المناطق (الضفة) ووحدت الاستيطان- ذراع التمويل الحكومي لمشروع الاستيطان، حتى وإن كانت هذه الذراع تعمل بتستر، وقال مسؤولو "كيرن كيميتم ليسرائيل" لأعضاء الكنيست مبرزين، إنه من خلال "كيرن كيميتم ليسرائيل"، بالإمكان "تمرير أموال لأهداف صهيونية ويهودية".

ومن المجدي تسمية الأمور كما هي: فممثلو "كيرن كيميتم ليسرائيل"، وممثلو المشروع الاستيطاني في المناطق، يلوحون بافتخار بأن "كيرن كيميتم ليسرائيل" هو الصندوق السري، الذي يشكل القناة الالتفافية لدفق الأموال دون رقيب، وحقيقة أن "كيرن كيميتم ليسرائيل" يدار خارج الرقابة العامة، ولهذا فإنه يستخدم في السنوات الأخيرة كأداة أساسية لتمويل المشروع الاستيطاني في المناطق دون رقابة، وهذا ما يجعل الكنيست ينظر لعدم الرقابة كميزة وليس كتحص.

وبموجب منطق الكنيست، فإنه بسبب كل هذا يجب أن تستمر إدارة "كيرن كيميتم ليسرائيل" بالنهج القائم، كي تواصل دوس القانون بغطاظة، وتلتف على الرقابة الشعبية، ما يجعلها قادرة على الاستمرار

في ظل حكومة سليمة، ما كانت ضرورة لوجود انتقاد برلماني أي كان لتعديل كهذا، الذي يهدف أصلاً إلى إدارة سليمة لأموال الجمهور، وبالأساس حينما يأتي التعديل ضمن قانون التسويات وهو قانون مختصر، وعلى مر السنين كان يصرخ أعضاء الكنيست ضد الظلم الرهيب الذي كان فيه قانون التسويات قانوناً ضخماً يضم الكثير من القوانين المختلفة، ليكون أداة بيد الحكومة للالتفاف على الكنيست. وها هي الحكومة تتجاوز مع تلك الصرخات، فقانون التسويات الحالي ينشغل في جوهره تقريبا فقط بتعديلات ميزانية، ويضع إصلاحات ادارية بنوية، مثل "كيرن كيميتم ليسرائيل" وجزء من توصيات لجنة غيرمان (لشؤون الصحة)، وهي إصلاحات بنوية ادارية فقط.

### الصندوق السري

ولهذا فإنه ما كان يجب أن يكون لأعضاء الكنيست أية ادعاءات معارضة لقانون التسويات، الذي جاء هذا العام عينياً ومحدداً جداً، وينفذ عملياً طلبات الكنيست، ويسمح بإجراء بحث جدي حول عدد قليل من الاصلاحات البنوية التي يتضمنها هذا القانون، إلا أنه هنا بالضبط تتكشف حالة العمى لدى أعضاء الكنيست، فهم ليسوا قلقين على سلامة الأنظمة الديمقراطية، والحفاظ على استقلالية الكنيست في مواجهة الحكومة، بل إن ما يهمهم الآن هو ما يهمهم على مدى السنين، الحفاظ على مصالحهم الحزبية الضيقة، ولا شيء آخر غير ذلك.

والاثبات على ما تقدم هو أنه في الكنيست هجوم واسع النطاق على البنود القليلة التي يتضمنها قانون التسويات، وبالأساس الهجوم على الاصلاحات المطروحة في إدارة "كيرن كيميتم ليسرائيل"،

أعلن رئيس بلدية أشكلون (عسقلان)، إيتمار شمعوني، أول من أمس الأحد، عن تراجعه عن قراره من يوم الأربعاء الماضي، وقف العمال العرب عن العمل في بناء غرف أمنة، تشبه الملاجئ، في روضات أطفال في المدينة، لكنه قال إنه في مقابل ذلك سيقترح على الأهالي نقل الأولاد من هذه الروضات إلى اماكن أخرى خلال فترة بناء الغرف الآمنة بأيدي العمال العرب.

وذكرت تقارير إسرائيلية أن أعمال البناء هذه تجري في ثلاث روضات، وأنه في حال قبول اقتراح شمعوني فإن العمال العرب سيعودون إلى العمل في الأسبوع المقبل. وقالت مصادر في البلدية إن رئيس البلدية “لم يتراجع عن قراره السابق وهو متمسك بموقفه”.

وكان شمعوني قد أعلن عن قراره بوقف العمال العرب عن العمل يوم الأربعاء الماضي، عادة عملية الكنيس اليهودي في القدس، معتبرا أن العمال العرب قد يمسون، برأيه، الشعور بالأمن لدى سكان المدينة. وقال شمعوني في تفسيره لقراره إن هدفه “زيادة الأمن الشخصي لدى الأهالي والأولاد والطاقم التربوي”، وأنه “سنستمر في متابعة الأحداث بقلق وسنوفر ردا فوريا على أي توجه”، وأن وقف العمل سيستمر “حتى يهدأ الوضع الأمني”.

وعقبت وزارة الأمن الداخلي الإسرائيلية بالقول إنه “بموجب تعليمات الجهات الأمنية، فإن جميع المستخدمين في أعمال تحصيلات مبان بواسطة مقاولين مدنيين هم مواطنون إسرائيليون ويحملون بطاقات هوية زرقاء، وحصلوا على تصاريح خاصة من شرطة إسرائيل للعمل في مؤسسات تربوية وبالقرى من أولاد”.

وجاء قرار شمعوني في فترة وصل فيها مذبحة العنصرية في إسرائيل ضد العرب إلى ذروة غير مسبوقة، نبى محللون كثيرون أن حكومة بنيامين نتنياهو تغذيها بالأقوال والأفعال، مثل التصريحات المنفلتة ضد العرب وقتلهم بدم بارد، فيما تكون هناك إمكانية لاعتقالهم من دون سفسك دارم، وسن القوانين العنصرية والمعادية للديمقراطية.

رغم ذلك، أثار قرار شمعوني غضب في إسرائيل على مستويين: الأول على الصعيد القانوني، وإعلان وزارة الداخلية ووزارة العدل عن أن القرار غير قانوني، والثاني كان على الصعيد السياسي، بالتنديد بالقرار ضد العمال العرب بشكل جارف، بدءا من نتنياهو ووزير الدفاع موشيه يعلون ووزير الخارجية أفيفيدور ليرمان، وحتى وزير الاقتصاد ورئيس حزب “البيت اليهودي” اليميني الاستيطاني المتطرف، نفتالي بينيت، الذي زعم أنه “لن أسمح بالتمييز ضد العرب”!

وقالت مصادر في وزارة العدل الإسرائيلية حول قرار شمعوني إنه “ينبغي أولا التحقيق في ما قيل، لكن ظاهريا الحديث يدور عن قرار غير قانوني”. رغم ذلك، أضفت المصادر أنه ينبغي التحقيق في ما إذا كان شمعوني قد تجاوز صلاحياته الإدارية أو أنه ارتكب مخالفة جنائية. ويعني ذلك أنه إذا تبين أن شمعوني تجاوز صلاحياته

الإدارية، فإن الحديث يدور عن مخالفة إدارية وسيتم إلغاء القرار، بينما في حال تبين أن القرار ينتطوي على مخالفة جنائية، فإنه ستوجه لائحة اتهام ضده بموجب بند الاتهام. وحدى التهم التي يمكن أن توجه إليه هي مخالفة قانون المساواة في فرص العمل والذي يحظر التمييز على خلفية دينية وعرقية، علما أن إسرائيل لا تلتزم بهذا القانون وتمارس التمييز بشكل فاضح. وقالت مصادر وزارة العدل إن هناك تهمة محتملة أخرى هي التحريض على العنصرية. وأمرت وزارة الداخلية شمعوني، بيوم الخميس الماضي، بإعادة العمال العرب إلى عملهم في المدينة، كما طالبه المستشار القانوني للحكومة، يهودا فاينشتاين، بتقديم إيضاحات بشأن قراره.

وأوضح مفوض وزارة الداخلية في لواء الجنوب، أفي هيلر، في رسالة وجهها إلى شمعوني أن قراره “يتناقض مع مبادئ المساواة ومنع التمييز، وهي مبادئ أساسية ولا حاجة للتوسع بشرح دلالتها وأهمية في دولة إسرائيل. وفي هذه الظروف أطلب منك العمل فورا على إلغاء هذه التعليمات وإبلاغي بالمستجدات بهذا الصدد”.

**أغلبية اليهود الإسرائيلييين**
**تؤيد فصل العرب من العمل**
استغل نتنياهو هذه القضية لتصنع التزامه بمبادئ الديمقراطية والمساواة، ورغم أن كل أدائه السياسي مبني على التمييز ضد العرب وتمجيد الهوية اليهودية بصورة عنصرية، إلا أن نتنياهو عقب على قرار شمعوني بالقول إنه “لا مكان للتمييز ضد عرب إسرائيل”.
وتأتي أقوال نتنياهو في الوقت الذي صادقت فيه حكومة، على سبيل المثال، هي مخططات لنبى أراضي عرب النقب وترحيلهم من أجل إقامة بلدات لليهود فقط مكانها. وزعم نتنياهو أنه “سنحصر المساواة الكاملة لأي مواطن من دون فرق في الديانة، العرق والجنس، إلى جانب ضمان هوية إسرائيلي على أنها الدولة القومية للشعب اليهودي” وادعى أنه “لا يوجد تناقض بين هذه الأمور”.
وقال وزير الداخلية الجديد، غلعاد إردان، الذي كان أول قراراته في هذا المنصب سحب الإقامة من مقدسيين والتهديد بسحب الجنسية من مواطنين عرب في إسرائيل بسبب احتجاجات ضد ممارسات الاحتلال الإسرائيلي أو تبرير عمليات، إن قرار شمعوني “مفوض” وأنه “يحظر العمل بشكل يشمل ويصم جمهورا كاملا في دولة إسرائيل”.
وطالبت وزيرة العدل، تسيبي ليفني، فاينشتاين بالتحقيق في قانونية قرار شمعوني، فيما وصف وزير المالية يائير ليد أقوال شمعوني بأنها “عنصرية”.
كذلك ندد رئيس حزب العمل، إسحاق هرتسوغ، بقرار شمعوني.

وتجدر الإشارة إلى أن تصنع قادة إسرائيل، وعلى رأسهم نتنياهو، القلق على الأقلية الفلسطينية في إسرائيل يأتي في الوقت الذي تفتك فيه إسرائيل بالقدس الشرقية

## تيارات جديدة تعصف باليهود الشرقيين في إسرائيل في رحلة البحث المستمرة عن هوية!

**بقلم: مؤثر بن ميمون (\*)**

أقيمت دولة إسرائيل على أيدي مهاجرين يهود قدموا من أوروبا، وقد أقيمت هذه الدولة من أجلهم ولأجلهم فقط، وطبقت فيها منظومات القوة والاقتصاد والقوانين والعدالة والأخلاق، التي جلبها هؤلاء اليهود الأوروبيون على بقية السكان الذين يشكلون الأغلبية، وعندما هاجر يهود الدول الإسلامية إلى إسرائيل، وجدوا فيها نظاما سياسيا واقتصاديا لم يكن مستعدا أو مهيبا لاستيعابهم وتضمينهم، وتم تلهم للعيش في غيتوات أقيمت على أطراف الدولة، جرى تشغيهلم في مهن يدوية شاقة دون وجود فرص للتقدم، كما جعلوا مغمفم وقودا للمدافع يهود الدول الإسلامية إلى إسرائيل، وجدوا فيها نظاما سياسيا واقتصاديا لم يكن مستعدا أو مهيبا لاستيعابهم وتضمينهم، وتم تلهم للعيش في غيتوات أقيمت على أطراف الدولة، جرى تشغيهلم في مهن يدوية شاقة دون وجود فرص للتقدم، كما جعلوا مغمفم وقودا للمدافع يهود الدول الإسلامية إلى إسرائيل، وجدوا فيها نظاما سياسيا واقتصاديا لم يكن مستعدا أو مهيبا لاستيعابهم وتضمينهم، وتم تلهم للعيش في غيتوات أقيمت على أطراف الدولة، جرى تشغيهلم في مهن يدوية شاقة دون وجود فرص للتقدم، كما جعلوا مغمفم وقودا للمدافع يهود الدول الإسلامية إلى إسرائيل، وجدوا فيها نظاما

والمشام.
وفيما نشأ في غيتوات العمل، التي أقيمت في الشمال والجنوب الموعزلين، اقتصاد فقير وأجور لا تتيح التقدم الاجتماعي، تطور في المدن الكبيرة في مركز البلاد اقتصاد مختلف، يتيح وجود طبقة متوسطة مستقرة، عاشت على حساب الفقر في غيتوات العمل، التي تحولت في نهاية المطاف إلى معسكرات البطالة والإجرام والإحباط.
وتتنمى غالبية اليهود الشرقيين في إسرائيل إلى الجيل الثالث في الدولة، ويوصف أجدادنا بأنهم جيل الصحراء المسحوقين، الذين ليس لهم هوية أو دولة، وقد عاشوا غرباء تماما في «أرض الميعاد»، التي ظنوا أنها لهم.
بعضهم حقق قدرا من النجاح في حياته، وبعضهم الآخر غرق في رمال صحراء الهويات.
وقد حاول أبائنا التقدم في حياتهم، إذ ابتاعوا مساكن خاصة، وتعلم بعضهم في الجامعات، وامتدّن جزء منهم التجارة، فيما ترك بعضهم غيتوات العمل قادرا من أجل حياة أفضل في وسط البلاد، غير أن النجاح لم يحالف غالبيتهم.
أما نحن أبناء الجيل الثالث فقد كنا أكثر تعليما وحكمة، والأهم من ذلك، أننا نجيد الكلام أو على الأقل نفهم اللغة الأشكنازية. ونحن ندرك أننا نعيش في دولة ليست لنا، صحيح أننا نقتنى شققا في تل أبيب، ونشتغل في أعمال وظائف كالتى يعمل فيها الأشكناز، وأحيانا نتقاضى رواتب مماثلة لهم، لكننا نعلم بأن جارنا في نفس البناية، وربما حتى في شقة أقل جمالا وفخامة من شقتنا، ولعله يكسب أقل منا، وحتى لو كان مدينا للبنك، سيكون دوما أوفر حظا منا في النجاح والحياة، فقط لأنه ولد للأويين «الصحيحين»!

نحن نذهب للجامعة، بعضنا يتجه لدراسة الآداب والفلسفة والشعر والأدب. أنا شخصيا أدرس للقب الدكتوراه في الثورة في كلية الفلسفة. نتعرف على محاضرين ومحاضرات أشكنازيات يعتقدن أنهم، كخساء، ينتميين للطبقة المتوسطة المغمومة، ومع ذلك يتنكرون للفوارق الشاسعة التي تفصل بيننا وبينهن.

تعرّفنا على «ماركسييين، أشكناز أثرياء لم يتذوقوا في حياتهم طعم الفقر، يلومون بنظرية ماركس بادق تفاصيلها،

لكنهم يطبقون عمليا نظرية (وزير المالية) يائير لبيد.
نرسل أبناءنا إلى مدارس خاصة أشكنازية كي نضمن لهم مستقبلا أفضل، في الوقت الذي نئن فيه تحت عبء الدين للبنوك.

نحاول أن نكون مودبين، نلقي التحية على كل أشكنازي نلتقيه حتى لا يقال أننا أفاظ، غير مودبين. نغير أسماء عائلتنا كي نسمع أقل عربا، وأقل «سراء»، وربما حتى لا نسمع ولا نرى نهائيا، فمستقبل أبائنا أهم من أي شيء آخر. ندرك نحن الشرقيين، الذين نتملك وعيا، بأننا نعيش في عالم ليس لنا، بعضنا يحاول تغييره، جزء آخر يسعى لإنقاذ الهوية الشرقية أو إعادة إنقاذها، وهناك من يرغب أيضا في إعادة توزيع الموارد وإنهاء الهيمنة الأشكنازية، فيما يريد البعض كل شيء في آن واحد معاً.

مؤخرا اجتاحت إسرائيل موجة شرقية جديدة، من الشعر والأدب والسينما ومواقع الرأي، وأشياء أخرى كثيرة وجيدة. إنها موجة تطرح بدلا جديدا للسيطرة والهيمنة الأشكنازية المطلقة. مع ذلك فقد أخذ مصطلح «أفضليات» يكتسح الخطاب العام، وعلى الرغم من حقيقة إدراكي لنظام الامتيازات الإسرائيلي والمظالم الفظيعة التي يتسبب بها، لسكل من يوصف بـ «الأخر» (ولا أقصد هنا الشرقيين فقط، وإنما أيضا المهاجرين الأثيوبيين والروس ومهاجري العمل، وبطيبة الحال، وربما في المقام الأول المواطنين العرب) إلا أنني اعتقد بأن استخدام خطاب الامتيازات يفضي إلى طريق مسدود، وإلى تدهيد طائفة ثميّنة على نزعاتنا جانبية، من شأنها فقط أن تحرف النضال العادل عن مساره.

لا اعتقد أن مقارنة الشرقيين بالسود في الولايات المتحدة هي مقارنة سليمة، ذلك لأن الشرقيين في دولة إسرائيل، وزعم ما تعرضوا له من إجحاف ومظالم، ما زالوا يهودا، يتمتعون بامتيازات وأفضليات جمّة على السكان الأصليين في هذا البلد. لذا اعتقد أن المقارنة السليمة لوضع الشرقيين هي المقارنة مع وضع العرب في فرنسا، أي بين الأكثر ضعفا الإنسان الأسود وبين الإنسان الأبيض الذي أقيم عالمه بأكمله من أجل متعته ورفاهيته. وقد تعرضت مرارا، كشاب ورجل بالغ في إسرائيل، للاعتقال والتوقيف مع أيدي أفراد الشرطة أثناء سيرتي في شوارع تل أبيب، بسبب لون بشرتي السمراء التي بدت لهم مخيرة للاشتباه، ولم أجد بوابات مطار «بن غوريون» (اللد) في أية مرة دون أن يوقفتني أحد أفراد الشرطة ويتنادى جانبا لتلخص وثائقي الثبوتية. غادرت إسرائيل إلى نيويورك وعشت هناك سبع سنوات في جبوحة اقتصادية، وإمكانات وفرص كثيرة، دون أن يوقفني أفراد الشرطة ولمرة واحدة في ساعة متأخرة من الليل، في إحدى المرات التي عدت فيها في زيارة لإسرائيل، تمشيت مع شاب ارتدى قبعة رياضية أخفت ملامح وجهه، في أحد الشوارع الرئيسية في تل أبيب، وحين مرزنا بسيارة دورية شرطة، ثارت لدي مخاوف على الفور من أنهم (أفراد الدورية) سيوقفونني، لكنهم لم

المحتلة وسكانها الفلسطينيين وتحاول تغيير الطابع العربي في المدينة، كما أنها تأتي بعد أسابيع قليلة من قتل أفراد شرطة لمواطن عربي في قرية كفرنا، لمجرد أنه عربي، فيما أعلن نتنياهو على أثر ذلك دعمه لأفراد الشرطة، وطلب المحتجين على الجريمة بالانتقال إلى مناطق السلطة الفلسطينية وهدد بسحب الجنسية منهم.

وعبر ٥٨٪ من اليهود في إسرائيل عن تأييدهم لقرار شمعوني فيما عارضه ٣٢٪، وفقا لاستطلاع نشرته القناة العاشرة للتلفزيون الإسرائيلي مساء الخميس الماضي. وقالت صحيفة «يديעות آخرونوت»، في نهاية الأسبوع الماضي، إن فصل العمال العرب من أماكن عملهم لا يقتصر على عسقلان وحدها، وإنما امتد إلى سلطات محلية أخرى ومصالح إسرائيلية كثيرة.

ووفقا للصحيفة، فإنه في أعقاب عملية الكنيس، فصل أصحاب مصانع تجارية يهودية العديد من العمال العرب «بدافع الخوف»، كما صرح أحد أصحاب هذه المصانع. وأضافت أنه تم في الأسابيع الأخيرة فصل عدد كبير من العمال العرب العاملين في ورشات البناء والطعام وأعمال الترميم، فقط لكونهم عربا، وبضمن ذلك قيام مدير شبكة قاعات للأفراح بفصل ١٧ عاملا عربيا، بذريعة خشية من وقوع عمليات مشابهة لعملية الكنيس.

**نفاق نتنياهو وحكومته**
لكن الباحث في المعهد الإسرائيلي للديمقراطية»، المحامي عمير فوكس، أكد في مقال نشره في صحيفة «هعاريف»، يوم الجمعة الماضي، أنه «عندما يأتي التنديد بوقف عمل العرب في أشكلون ممن يدفعون بقوة سلسلة طويلة من القوانين المعادية للديمقراطية في الكنيست، فإنه يوجد في ذلك قدر معين من النفاق».
ورأى أن قرار شمعوني «يمس بشكل خطير بالسكان العرب جميعهم، ويثبت إقصاء لهم... وينبغي الإشارة أيضا إلى أن أقواله هي مثال لظاهرة أخذة بالاتساع لمغشيلن يفصلون عربا عن العمل وكذلك لـ«احتجاج مدني» عنصري تجاه مصانع تجارية تشغل العرب».

ولفت فوكس إلى أنه «في الدورة السابقة للكنيست تم دفع مشاريع قوانين كثيرة كانت غايتها المس بموطني إسرائيل العرب. هكذا كانت سلسلة مشاريع قوانين 'الولا مقابل المواطنة'، التي تلوح منھا الرسالة أن العرب ليسوا مخلصين للدولة، وهكذا كان قانون لجان القبول (التي ترفض سكن العرب في قرابة ٨٠٠ بلدة يهودية) الذي شكل رسالة واضحة لمحاولة الحفاظ على بلدات النقب والجليل نظيفة من العرب. وهذا كانت الرسالة التي بنتها مشاريع قوانين غايتها إنجاس جميعا لا توافق على صبغة إسرائيل على أنها يهودية وديمقراطية».

وأضاف فوكس أنه في دورة الكنيست الحالية «تندرج مشاريع قوانين تبث رسالة مشابهة، وأولها مشروع قانون أساس: إسرائيل – الدولة القومية للشعب اليهودي، وجميع

صيغات مشروع القانون هذا تنتنكر للعرب مواطني إسرائيل، وتبث رسالة مفادها أن العرب هم مواطنون من الدرجة الثانية في الدولة القومية اليهودية».
وأشار إلى أنه «على هذا النحو هي رسائل وزير الخارجية (ليبرمان) التي بموجبها العرب في إسرائيل هم مواطنون مؤقتون، وبالإمكان بجرة قلم سلب مواطنتهم ونقلهم إلى الدولة الفلسطينية عندما تقوم (برنامج ليبرمان لتبادل الأراضي والسكان)، وهذه هي الرسالة أيضا من غضب عضو الكنيست ميري ريغف على الاستخدام 'الاستفزازي' للكوفية من جانب النائب باسل طاس على منصة الكنيست، وكان الكوفية هي رمز للإرهاب».

وتساءل فوكس «لماذا إذن هناك من فوجئ عندما يدوت مواطنو الدولة هذه الرسائل، وفي هذه الحالة من جانب رئيس بلدية هامة في إسرائيل؟ واضح أنه عندما تكون هذه هي الرسائل التي توجه من جهة الحكومة والكنيست، ومن حاخامين كبار أيضا، أفتوا بمنع تاجر الشقق للعرب في صفد، فلجأ ابن أن تسبب التطرف وممارسات تمييزية عنصرية».

وخصصت صحيفة «هآرتس» افتتاحية عددها الصادر يوم الجمعة الماضي لهذه القضية، وجاء فيها أن «شمعوني لم يخترع شيئا: موظفون عرب في هيئات عامة عانوا من التمييز والتهديد بالفصل من العمل خلال عملية 'الجرف الصامد' (في غزة) أيضا».
وشددت الصحيفة على أن «تنديد نتنياهو وبينيت هو


 الشاعر : لا تنقل عمالا عربا.

ذروة النفاق. وشمعوني إنما ترجم وحسب إلى أفعال الروح التي تهب من مكاتب زعماء اليمين في القدس، وأشارت الصحيفة إلى طرح نتنياهو لقانون يهودية إسرائيل، الذي تم أمس وصادقت الحكومة عليه، وقالت إن «نتنياهو نسخ لمشروع القانون هذا مقطعا من وثيقة استقلال إسرائيل وشطب منه التعهد الواضح بالمساواة في الحقوق (للعرب)». وأضافت الصحيفة أن مشروع القانون هذا «يتجاهل وجود مجتمع عربي لديه لغة وثقافة وحقوق، ويضع المواطنين العرب في درجة دنيا مقابل اليهود... بدلا من إنهاء التمييز، نتنياهو يعتمز تخليده بواسطة قانون أساس، يعتبر في إسرائيل قانونا دستوريا.

ولم تفاجأ الصحيفة من أداء نتنياهو لأنه «تجاهل المجتمع العربي طوال سنوات حكمه، واكتلاف يعمل دون كلل من أجل تهويد' الدولة».

وقالت الصحيفة إن «أداء حزبي ميرتس والعمل مخيب للأمل، لأن الحزبين لا يضعان تحديا أمام الحكومة بطرح نموذج بديل للمساواة المدنية والمجتمعية ويكتفيان ببيانات صحافية واهية».

وخضت الصحيفة إلى أنه «حان الوقت لتأسيس حركة اجتماعية واسعة وصارخة مؤلفة من اليهود والعرب، وتطالب بـ 'المساواة الآن' في مقابل عنصرية اليمين والضعف السياسي للييسار، ويحظر السماح لنتنياهو بمحو وثيقة الاستقلال، وإلا فإن شمعوني لن يكون آخر من يفرض الأبارتزايد على المؤسسة عامة».

## في المجتمع الإسرائيلي. فضلا عن ذلك، فإن الشرقي، الجديد، الذي يسعى للاستحواذ على الهيمّة، يتحول بذلك، هو نفسه، إلى اشكنازي ذي امتيازات.

وللأسف فإنني لم ألتق حتى الآن أي شرقي أو شرقيّة من المنتمين لهذا التيار، يقولون ببساطة إنهما إسرائيليان، أولا وقبل كل شيء. فبإقامة هذا الحاجز الفاصل بين الشرقيين والأشكنازيين، وتكرسب باسم هذه القومية من مظالم والجوهرائي بعذه الصورة الغظة القائمة، يسد الشرقيون الجدد الطريق أمام أية إمكانية لإيجاد هوية إسرائيلية شاملة، هوية قادرة على تضمين العربي والأثيوبي واللاجئ ومهاجر العمل، وكذلك الاشكنازي الأبيض. فضلا عن ذلك، هناك شرقيون كثر لا يرون ولا يشعرون بهذا القمع الذي يجري الحديث عنه، ولا يبدون استعدادا لقبوله أو استيعابه، كما يرفض شرقيون كثر لغة هذه الخطاب، لكن هاتين الفئتين مغيبتان أو تؤثران الصمت قسرا، وهي عملية غير ديمقراطية، لا تتيح تعدد الآراء أو مؤسسة عامة».

واعتادارهم عن كونهم يتمتعون بامتيازات؟ هل ستتغير إسرائيل عندئذ؟

لكن ما الذي سيحدث إذا ما ألغينا كل موضوع الهوية المستقبلية، وقسمنا إسرائيل بين من يملك ومن لا يملك؟!، ليس من الأفضل والأجدي أن نناقش حقوق التوزيع عوضا عن مناقشة حقوق الاعتراف والإقرار التي تفضي فقط إلى طريق مسدود، وإلى وجود مجتمع منقسم مفكك ومتنازع، عوضا عن التكتاف في محاربة وتقويض النظام النيو-ليبرالي؟!،

يُنظر الخطاب الشرقي الجديد إلى الأشكنازي على أنه أوروبي، ويزعم أن الشرقي، اللا أوروبي، هو ملج الأرض' الأصلاني في هذا البلد وأنه يتعرض للقمع من قبل اليهودي الأبيض بصورة يومية. صحيح أن الرغبة في إقامة وتشكيل ثقافة شرقية جديدة هي أمر إيجابي على المستوى المبدئي، لكن جعلها نقيضا للأوروبية يعتبر أمرا خاطئا في أحسن الأحوال. كذلك فإن الغمز الشرقي نحو (الهوية العربية لا يجانب فقط الصواب تاريخيا فيما يتعلق بمفهوم الأوروبية لدى أبائنا، يهود الدول العربية، وإنما يحرم أيضا المواطنين العرب مواليد هذا البلد، من إمكانية التماثل مع النظام الإسرائيلي الإسرائيلي، فإبأثرنا من يهود الدول العربية لم يروا أنفسهم كعرب أو كمرتبطين ومتماهين مع الهوية العربية لدولهم، ومّمة حيثيتان يمكن لهما دعم وإثبات صحة الفرضية التي انطلق منها في هذا الصدد (رغم افتراض أن كثيرين سيعارضون ذلك).

أولا، لا يوجد في تاريخ يهود الدول العربية تبين لأسماء عربية، إذ لم يولد طفل يهودي قط باسم 'نضال' مثلا، أو طفلة يهودية باسم 'منار'. صحيح أن هناك أسماء ذات أصول عربية مثل 'فرحة' لكن استخدام مثل هذه الأسماء غير منتشر في صفوف المسلمين.

ثانيا، منذ اللحظة التي وطأت فيها أقدام (المستعمر) الأوروبي الأول أرض الدول العربية، وبسط سلطته عليها، تبنى اليهود في تلك الدول على الفور لغة المستعمر وأنماط سلوكه، وإنما تصادروا إلى الأوربية، وتبنوا أسماءه، وتباهوا بخادمتهم العربية. فوالدتي سميت 'كلودين'، والوالدي سمي جاك، وجدتاي راشيل وإيما، وجداي إدوارد وليثون، وبذلك باتت العربية بعيدة عنهم كل البعد، ليصبحوا أوروبة كثيرا إلى الأوربية.

والآن، ها هي الموجة الشرقية تبحث عن هذه الاصول الشرقية، بل وتؤسس نفسها كوليدة لمنطقة الشرق الاوسط (أي عربية)، وهي بذلك لا تخشى فقط بحق تاريخ أبائنا، وإنما تصادروا أيضا من عرب اللبنة، ويتمثل سمات 'الطبيعية' العربية، متحديا الأشكناز الذين تحولوا إلى 'منفويين' في الدولة التي أقاموها لأنفسهم. وبشكل ذلك من ناحية نظرية، انقلابا مثيرا للاهتمام، غير أن المشكلة الكبرى هي أن هذا التيار الشرقي يفتي (المواطنين) العرب مرة أخرى خارج المعادلة، ويحرمهم من أية فرصة للاندماج

<sup>[\*]</sup> طالب دكتوراة في جامعة تل أبيب من أصول شرقية. ترجمة خاصة، المصدر: شبكة الانترنت.

## متابعات

## «يجب إجراء إصلاحات في الشاباك وإخراج المسؤولين عن تقدير خطورة المطلوبين من يديه!»

يدور في الفترة الأخيرة صراع بين جهازين أمنيين إسرائيلييين، هما الجيش وجهاز الأمن العام (الشاباك). وهذان الجهازان، أكثر من غيرهما، يتحكمان بحياة الفلسطينيين. لكن الشاباك يتحكم بحياة الفلسطينيين أكثر من الجيش، بحكم أن مجال مسؤوليته أوسع، وتمتد من الضفة الغربية إلى القدس الشرقية وقطاع غزة وداخل الخط الأخضر، بينما مجال مسؤولية الجيش تنحصر في الضفة والقطاع.

ويتحور الصراع بين الجيش والشاباك، الذي خرج إلى وسائل الإعلام، حول ادعاء الشاباك بأنه حذر، في بداية العام الحالي، من أن حركة حماس تستعد لخوض جولة قتال مع إسرائيل، فيما الجيش يقول إن الشاباك لم يضع تحذيرا كهذا.

ورأى المحلل العسكري، ران إدليست، في مقال في صحيفة «معاريف» أن ما حدث في هذا السياق هو أن شن حملة الاعتقالات الواسعة في صفوف نشطاء حماس في الضفة، كان يهدف إلى التسبب بانهيار الحركة في الضفة بإبهاج من الشاباك وموافقة رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، وقد جرت هذه الحملة في موازاة الحملة العسكرية الواسعة بحثا عن المستوطنين الثلاثة، في بداية حزيران الماضي.

وقد شارك في هاتين الحملتين العسكريتين الجيش، الذي يعتبر «مقاول الاعتقالات» بموجب قوائم يزوده بها الشاباك، ورأى إدليست أن شعبة الاستخبارات العسكرية (أمان) «كانت ملزمة بأن تقدر وتحذر من أن وحشية وحجم الحملة العسكرية في الضفة غير التناسيبين سيؤديان إلى تصعيد في القطاع وإلى حرب».

وأضاف إدليست أنه «قالوا لي إن وثيقة كهذه، بتوقيع رئيس «أمان» في حينه أفيف كوخافي، تم تحويلها إلى رئيس الحكومة، لكن لو كان الجيش أكثر حزما لتمكن من السيطرة بنفسه على شعب الشاباك... ولما تم جريا إلى عملية الجرف الصامد العسكرية التي كانت حرب ردود فعل منذ بدايتها، وهي حرب لم يكن الجيش الإسرائيلي مستعدا لها بشرطه، تماما مثلما نتحدرج إلى الحرب الدينية في القدس».

واعتبر إدليست أن أقوال رئيس الشاباك، يورام كوهين، أمام لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، الأسبوع الماضي، أن الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، ليس معنيا بالإرهاب ولا يقود الإرهاب، وهو لا يفعل ذلك من تحت الطاولة أيضا، والتي جاءت مناقضة لتصریحات نتنياهو الذي همز الرئيس الفلسطيني بالتحريض على العنف في القدس، ربما جاءت لكي يغطي كوهين نفسه تحسبا من حرب دينية، لكن لا يمكن التغطية على أدائه وأداء الشاباك الذي جلبنا إلى هذا الوضع».

## إرهايبو «جباية الثمن»

## ينفذون سياسة الحكومة

وفقا لإدليست، فإن وزيرة العدل الإسرائيلية، تسيبي ليفني، أجابت في عدة مناسبات عن السؤال حول سبب معارضة الشاباك لمحاكمة الإرهابيين اليهود الذين ينفذون جرائم «جباية الثمن»، بالقول إن السبب هو «التخوف من حرق مصادر معلومات».

وفسر المحلل قول ليفني «بانهم قالوا لها بهدوء إنهم ينصبون كسينا لغائل رئيس الحكومة القادم»، لكن إدليست يرى أن سياسة التسامح تجاه هؤلاء الإرهابيين تتبع من «إساسة حكومة اليمين هي ممارسة الضغط على الفلسطينيين من أجل أن يرحلوا عن الضفة، ومخربو «جباية الثمن» هم سرية هذه السياسة»، وأضاف أن «الشاباك مذنب في أنه يرفض مواجهة اللوبي اليميني في الكنيست وتعريف هذه الأنشطة على أنها إرهابية».

واقترح إدليست من أقوال رئيس الشاباك الأسبق، كرمي غيلون، لموقع «يديعوت أchronوت» الالكتروني، بأن «الحقيقة بعدم الإعلان عن «جباية الثمن» أنه تنظيم إرهابي هو إخفاق يشارك الشاباك فيه، وأعتقد أنه بالإمكان القبض عليهم، والسؤال هو ما إذا كانوا سيجامعونهم، فعندما يتم الإعلان عن منظمة أنها إرهابية، فإن حرية العمل ضدها تكون أكبر بكثير. وأعتقد أنه ينبغي البحث عن الحاخامين ورباني هم لا يعملون بالحزم الكافي ضد الحاخامين الذين يمارسون التحريض».

ورأى إدليست أن الشاباك بحاجة إلى هزة، أو إصلاحات، بحيث «يجب أن يكون في أساس الإصلاحات قرار حكومي بأن التقييم القومي للتحذير من حرب بمسؤولية «أمان» فقط، وكمة بند آخر مطلوب تحديده، وهو تكليف هيئة خارجية، تشمل الشاباك طبعاً، بالمسؤولية عن تقدير مدى خطورة مطلوبين (فلسطينيين)، وفيما يكون الجيش هو الجهة الحاسمة في الأمر».

وأضاف أنه «في هذه الأيام، وفيما الدماء محقونة، يصطاف الشاباك شركاء في تنفيذ عملية ومفندي عمليات محتلمين على طريقة أن كل (من اسمه) محمد هو مطلوب. وبعد تحويل الأحياء (الفلسطينية) في شرقي القدس إلى غيتوات محاصرة، من شأن القدس الشرقية أن تزيد من تطرف الحرب الدينية ومعها العالم العربي كله. هذا هو السبب الذي يستدعي إجراء إصلاحات واسعة في الشاباك وهزه الآن، إذ لا توجد لدى الشاباك القدرة العقلية لإجراء حسابات وتوازنات لكافة عناصر الصراع ولكي يستخلص من هذا التقييم سياسة عملانية ميدانية».

وخلص إدليست إلى أنه «بسبب كونه جهازا ذا بنية مركزية للغاية، فإن مشكلة الشاباك ولحها تكمن بقيادته. خلفية كوهين هو نائبه، وهذا مستوطن يعتمر قلنسوة وراؤه أكثر تطرفا من كوهين. وهناك مرشون آخرون من داخل الجهاز، ومرسوحون من الجيش ويعتبرون معتدلين. والوضع الحالي يستوجب تعيين مرشح من خارج الجهاز، أحد ما مثل (رئيس الشاباك الأسبق وقائد سلاح البحرية الأسبق)عامي أيالون، أو حتى أكاديمي جبير في قضايا المنطقة، وعمليا كل من لديه القدرة على رؤية الصورة كلها. لكن هذا إن يحدث خلال ولاية الحكومة الحالية».

كشفت الأحداث المؤسفة التي جرت في قرية أبو سنان، قبل عشرة أيام، مرة أخرى، عن التناقضات التي تعمدت إسرائيل زرعها في أوساط الأقلية العربية داخل الخط الأخضر، بين «عرب جيدين» و«عرب أشرار»، وفيما المعيار هو الخدمة العسكرية والولاء لسياسات الدولة المضطهدة للفلسطينيين.

ووفقا للرواية التي تناقلتها وسائل الإعلام في إسرائيل، العربية والعبرية، فإن الأحداث التي وقعت في أبو سنان، مساء يوم الجمعة ١٤ تشرين الثاني الحالي، بدأت بنقاش في موقع «فيسبوك» بين شبان عرب دروز من القرية، على خلفية مقتل ضابط وحدة حرس الحدود الإسرائيلية، جدهان أسعد، الذي ينتمي للطائفة العربية الدرزية، خلال عملية دهس نفذها فلسطيني في القدس، وبين شبان مسلمين أرادوا الاحتجاج على مقتل الشاب خیر الدين حمدان من قرية كفر كنا بنيران شرطة اغتالوه عدرا.

وامتد هذا النقاش إلى المدرسة التي يتعلم فيها أبناء الطائفتين، وحضر الطلاب المسلمون وهم يضعون على أكتافهم الكوفيات، ما أثار غضب الطلاب الدروز، الذين اعتبروا الكوفية رمزا للهبة الحاصلة في القدس، التي يسبها قتل أسعد. وبحسب تقارير صحافية عربية، وغير مؤكدة، رد الطلاب الدروز بإظهار «نجمة داود» كانوا يتقلدوننها. وفي إثر ذلك ارتفع منسوب التوتر بين الجانبين إلى أن وصل حد الشجار العام بين أبناء الطائفتين في القرية، وحد استخدام السلاح، وأسفر ذلك عن جرح أكثر من أربعين شخصا من الجانبين، وكانت جراح أحدهم خطيرة جدا.

ويذكر أن هذه الأحداث في أبو سنان جاءت بعد أسبوع سادته حالة غليان في المدن والمقرى العربية في أعقاب جريمة قتل حمدان في كفر كنا، وإعلان إضراب عام احتجاجي وانسداد مداخل واجهات بين الشبان العرب وقوات الشرطة، وذلك في ظل حالة احتقان عامة بين الأقلية العربية بسبب الوضع في القدس. وفي خلفية كل ذلك التصريحات المنفلتة لقادة إسرائيل ودعواتهم لاستخدام القوة المفرطة، وفي مقدمة هؤلاء رئيس حكومة إسرائيل، بنيامين نتنياهو، الذي أعلن، بعد مقتل حمدان، أنه لا مكان للتظاهر ضد إسرائيل وأن من يريد التظاهر عليه أن ينتقل إلى مناطق السلطة الفلسطينية، وأنه أوزير لوزير الداخلية يبحث إمكانية سحب الجنسية من الذين يشاركون في المواجهات.

وفيما يتعلق بالشجار بين الدروز والمسلمين في أبو سنان، نقلت صحيفة «هآرتس» (٢٠١٤/١١/١٦) عن شهود عيان في القرية قولهم إن قوة الشرطة تأخرت بالوصول من أجل فض الشجار، «وحتى عندما حضرت القوات بعد وقت طويل، وقف أفراد الشرطة جانبا ولم يفعلوا شيئا». وأشار شهود العيان في هذا السياق إلى حقيقة أن الشرطة لم تعتقل أحدا من المشاركين في الشجار.

وقال أحد سكان أبو سنان، الذي أصيب بشقايها في يده ويرقد في المستشفى، إنه لم يتواجد في القرية عندما بدأ الشجار. وأضاف أنه «التصل بي أولادي وأبلغوني بأن شجارا كبيرا دائرا في القرية، وفي طريق عودتي اتصلت بالشرطة، لكن عندما وصلت لم تكن الشرطة موجودة»، وقالت زوجته إن «الشرطة لم تقدم المساعدة وحتى أنها لم تدخل إلى الحي من أجل حمايتنا، ومنعت سيارات الإسعاف من إنقاذ المصابين»، وأنه تم نقل المصابين إلى المستشفى في مدينة نهريا عبر شوارع التساقطية. واعتبرت أن الشرطة، بسلوها هذا، ساعدت الدروز. وقالت «هآرتس» إن سكانا مسلمين في القرية رووا ادعاءات مشابهة.

في جانبها، رفضت الشرطة أقوال شهود العيان، وقالت إن قواتها فصلت بين الجانبين «من أجل منع استمرار أعمال الشغب العنيفة، ووجود الشرطة في المكان منع تصعيدا أكبر».

## التحريض على الفتنة

حاولت بعض وسائل الإعلام الإسرائيلية التحريض على الفتنة بين سكان أبو سنان. وعبر عن ذلك الصحافي دان مرغليت، في صحيفة «يسرائيل هيوم»، وهي بوق لتنتيهاه وسياسته. وجاء مقال مرغليت تحت عنوان «يحظر أن يدافع الدروز ثمن اندماجهم» في إسرائيل، بادعاء أن الدروز مندمجون في المجتمع والحياة العامة في إسرائيل كونهم يؤدون الخدمة العسكرية الإلزامية المفرضة عليهم.

واعتبر مرغليت أن «الأحداث في أبو سنان كانت ستختفي وكأنها لم تقع لو أنه لا توجد جذور جوهرية للمواجهة العنيفة بين المجموعتين السكانييتين، والواقع هو أن الخلاف حول مدى الاندماج في الحياة الإسرائيلية. والدروز، الذي لديهم مطالب عادلة من الدولة، وحصولوا حتى الآن على وعود أكثر مما تم تطبيقه، مندمجون في نسج الحياة في إسرائيل ويؤدون دورا مركزيا في جهاز الأمن».

وأضاف مرغليت أن «المسلمين ليسوا مهتمين بالكوفية التي يضعها طلابهم في المدرسة، وهم يريدون قطع العلاقة الإسرائيلية – الدرزية، «حلف الدم» ذلك الذي يتحدثون عنه كثيرا، وهو الشوكة بأعين الجمهور المسلم، وذلك تماما مثلما يلاحظ هذا الجمهور (المسلم والمسيحي) الكاهن («كاهن التجنيد» جيرائيل ندادف) الذي يدعو إلى اندماج العرب المسيحيين في الجيش الإسرائيلي، أو يعارض منح مكانة قومية ذاتية مستقلة لأذرية الشعب الآرامي الوارد ذكره في التوراة، ولديه لفة خاصة به» في إشارة إلى البدعة الإسرائيلية الجديدة الرامية إلى سلغ العرب المسيحيين عن شعبهم الفلسطيني والتي تلقى معارضة واسعة بينهم.

وبعد أن استعرض مرغليت هذه المحاولات الدنيئة التي تنفذها حكومة نتنياهو، كتب أنه إلى جانب واجب الشرطة بتوفير الأمن لكل مواطن، فإن «ثمة أهمية خاصة لان توضح إسرائيل أن المجموعة السكانية المندمجة

في حياتها العامة لن يلحق بها أذى لأنه يوجد استعداد لتعزيز التعاون بينها وبين الطائفة الدرزية».

## «تزيد عناق الدولة

## كأحياء وليس كأموات»

ما كتبه مرغليت حول اندماج الدروز في الحياة العامة الإسرائيلية يجايفي الحقيقة والواقع بشكل صارخ. واللافت في السنوات الأخيرة، أن هناك تحولات جارئة داخل المجتمع الدرزي في البلاد، وخاصة تجاه مسألة التجنيد الإلزامي المفروض على شبان الطائفة. كذلك تأسست، مؤخرا، حركة شبابية درزية، لا ترفض الخدمة العسكرية في جيش الاحتلال وحسب، وإنما تحمل أفكارا قومية فلسطينية ربما بالإمكان وصفها بالمنترفة أيضا، وتتغنى بنضالات سلطان باشا الأطرش، قائد الثورة السورية ضد الانتداب الفرنسي، في عشرينيات القرن الماضي.

إلا أن هذه ليست الروح والأفكار السائدة بين العرب الدروز. ورغم ذلك، فإنه تزايد الأصوات التي تتعالى من داخلهم وتحث على سياسة حكومات إسرائيل بحقهم، وتعبر هذه الأصوات بالاساس عن الاحتجاج على مصادرة أراضيهم، إهمال قراهم، التمييز ضدهم، الفقر والإقصاء من الوظائف الحكومية والنوعية، وتبرهن هذه الاحتجاجات على الكذبة الكبرى التي تحاول إسرائيل تسويقها من خلال شعار «الواجبات مقابل الحقوق». فقد طبق الدروز «واجب» الخدمة العسكرية على مدار ستة عقود، لكنهم لم يحصلوا على حقوق، بل على العكس تماما.

وظفت مطالب الدروز، الأسبوع الماضي، في أعقاب مقتل الشرطي زيدان سيف، من سكان قرية يانوح الدرزية، خلال عملية الكنيست في القدس. وطالب الكثيرون إسرائيل وقادتها بالتوقف عن الحديث حول «حلف الدم» وأن يبدأوا الحديث عن «حلف الحياة».

وشارك في قيادة سيف العديد من المسؤولين والرئيس الإسرائيلي، رؤوفين ريفلين، بوالد سيف معزيين وعبرا عن تقديرهما للشرطي القتيل ولدور الجنود وأفراد الشرطة من الطائفة في تعزيز أمن إسرائيل.

ونقل تقرير نشرته صحيفة «معاريف»، يوم الجمعة الماضي، عن أحد المتواجدين في بيت عزاء عائلة سيف قوله عن هذا «العناق» الإسرائيلي للدروز «إننا بحاجة إلى هذا الدعم في الوقت الذي لا نزال فيه على قيد الحياة، وخلال الحياة اليومية والاعتيادية. وإن لا كل هذا مجرد كلام، ونحن نحب الدولة ومخلصون لها، لكننا متألمون جدا».

وقال معداد أسعد، وهو من سكان يانوح وضابط شرطة سابق، للصحيفة الإسرائيلية «لا أقول إنكم لا تحبوننا، لا سمح الله، إذ يوجد بيننا رباط نادر ولن ينتهي أبدا، لكن هذا العناق هو أقل مما ينبغي، ويأتي بالاساس عندما تكون هناك قصة بطولية» أي بعد مقتل جندي أو شرطي درزي.

وأضاف أسعد أنه «بمضوفونا مثل علكة طوال ثلاث سنوات (مدة الخدمة العسكرية النظامية) وبعدها يبيضفونا، ويديسون علينا ويمضون. أكثر من ٧٠٪ من الدروز هم مقاتلون في وحدات مختارة، وفي النهاية يتسرحون بشعور أنه تم إلقاؤهم إلى الكلاب، وهؤلاء الشبان يريدون أن يدرسوا، لكن لا مال لديهم؛ يريدون أن يتزوجوا، لكن لا مال لديهم لأنه تنقص المصانع وأماكن عمل في المنطقة؛ يريدون بناء بيت، لكن الدولة لا تحرر

أراضي، ولا توجد خرائط هيكلية مصادق عليها».

وأكد سعد أن «الشعور هو اندعام المساواة. وأثبت شباننا أنهم أبطال في المجال الأمني، لكن هذا ليس الأمن فقط... توجد حياة خارج الأمن». وأوضح أن «الحديث يدور عن مشكلة تشمل الطائفة كلها، وليست متعلقة بالشبان المسرحين من الجيش فقط. فعدد كبير جدا من النساء بدون عمل، ونسبة البطالة بين النساء الدرزيات مرتفعة للغاية، والدولة لا تستثمر ولا تنسج لهن حلول تشغيل تستجيب لاحتياجاتهن. ونحن نسير معكم طوال السنين في رحلة الحياة، ونحن لا نستحق هذا التعامل».

وقال سلمان حمدان، وهو من سكان يانوح أيضا وعضو المجلس الديني الدرزي الأعلى، إنه «أديت مهمات كثيرة، وإحدى هذه المهمات، التي أعتز بها بشكل خاص، هي ترأسي لوفد إعلامي في خارج البلاد. وكنت أول شخص غير يهودي أدى مهمة كهذه وشرح للعالم الوضع في إسرائيل».

لكن حمدان يشعر الآن بالتمييز ضد طائفته. وشدد على أن «وضعنا يسوء باستمرار لأنه ليس لدى الدولة أي خطة بشأن الدروز. لقد أبرمنا حلفا مع الدولة، واختار زعمائنا الذهاب يدا بيد مع اليهود، وعبروا عن موقفهم بأن ينخرط أبناء الطائفة بالخدمة الإلزامية في الجيش الإسرائيلي. وفي البداية كنا مثل قطع خيطع وأطلقوا علينا اسم وحدة الأقليات. وبعد ذلك تعين اللواء الدرزي الأول، يوسف مشلب، وبدأنا نشعر بالاعتزاز. لكن توجد واجبات وتوجد حقوق، ونحن لا نحصل على كل الحقوق ولا توجد خطط بشأننا مثل الخطط لليهود».

وتابع حمدان «أعتر بدولتي لكن التعامل معنا غير سليم. لقد صادروا أراضينا في الماضي وهناك أشخاص في القرى الدرزية لم يبق لديهم متر واحد. إننا نريد أن يضعوا خططا وأن يعيدوا للسكان قسما من أراضيهم، وأن ينخرط أبناء الطائفة بالخدمة الإلزامية في الجيش الإسرائيلي. وفي البداية كنا مثل قطع خيطع وأطلقوا علينا اسم وحدة الأقليات. وبعد ذلك تعين اللواء الدرزي الأول، يوسف مشلب، وبدأنا نشعر بالاعتزاز. لكن توجد واجبات وتوجد حقوق، ونحن لا نحصل على كل الحقوق ولا توجد خطط بشأننا مثل الخطط لليهود».

## «الخدمة في الجيش ليست مجدية»

وأورد نجل سلمان، المحامي رازم حمدان، مثلا على التمييز ضد الدروز. وقال إنه «هناك بلدة يهودية قريبة تقع جنوبي قريتنا، ويحصل سكانها على امتيازات في ضريبة الدخل تتمثل بإعفاء بنسبة ١٥٪ على الدخل، لكن نحن في يانوح لا نحظى بهذا الامتياز. وهذا يغيظني. وأنا لا أفهم ما الذي ينبغي أن نفعله أكثر مما فعلناه لكي نحصل على معاملة متساوية. لا يوجد ملعب كرة قدم واحد هنا، وحديقة الألعاب الوحيدة في القرية لا يعتنق بها. لماذا؟ لأنه لا يوجد مال لدى المجلس المحلي. وتوجد لدينا مشكلة في البنية التحتية مثلما هي الحال في جميع القرى الدرزية».

وأكد المحامي حمدان أن الجيل الشاب الدرزي ليس مستعدا للصمت. «هذا ليس الجيل الذي ينتمي إليه والدي، الذي يقول شكرا مقابل أي شيء يحصل عليه، وحتى لو كان لديه ادعاءات فإنه لا يقولها». وشدد «إن نكون مطاوعين بعد الآن، ونحن نرى كل شيء ونعترف كل شيء لدينا فيسبوك وغوغل، وجميعنا موجودون في القرية العالمية الصغيرة نفسها. ولم يعد بالإمكان خداعنا، والشعور في الوسط الدرزي اليوم هو أنكم لا تصنعون معروفا لنا. الجيل الشاب يقول «أريد أن أحصل على ما أستحق»، ولا يزيد بعد الآن نشعر بأننا مواطنون من الدرجة الثانية».

وأشار إلى ردود الفعل اليهودية في الشبكات الاجتماعية في الانترنت بعد مقتل أفراد الشرطة الدروز

إعداد: بلال ضاهر

# أحداث قرية أبو سنان ومقتل أفراد شرطة في عمليات القدس تكشف عن تحولات بين الدروز في إسرائيل!



قوات الشرطة منتشرة في أبو سنان بعد الشجار العمومي

في العمليات التي وقعت في القدس خلال الأسابيع الماضية، وقال «أنا أؤمن حقا بأن الشعب اليهودي يجبنا ويقدرنا، لكني أسأل بصوت مرتفع: أين كان كل هؤلاء بالأمس؟، وأتوقع من اليهود أن يقولوا لقادة الدولة إنهم يظلمون الدروز، ويجب إعطائهم لأنهم جزء منا، إخواننا». بدورهم قال أههم حسن (١٨ عاما) من قرية ساجور الدرزية، إن «شعوري سيء، وأنا أعلم أن الشبان اليهود يتذمرون أيضا من أن الدولة لا تعطيهم ما يكفي، لكن الشعور لدينا أسوأ بكثير»، وأضاف أن «حال قرانا مزرية، ولا توجد بنية تحتية ولا استثمار وكل شيء مهمل. هذه هي حياتنا. وبعد أن تعود من الجيش إلى القرية لا نجد عملا، شقيقي أنهى الجيش وهو لا يعمل منذ سنتين، وهو يأخذ ١٠٠ شيكل من والدي بين الحين والآخر وهكذا يتعين عليه أن يتدبر أمره، وأرى حالات مشابهة كثيرة. وهذه ليست حياة طبيعية».

وأردف حسن ونحن نشعر أن هذا الوضع لا يساوي ما تقدمه، لكن لا يوجد خيار آخر. وجميع الطلاب في مدرستنا يتحدثون عن أن التجنيد ليس مجديا. والأفضل أن يعمل المرء خلال السنوات الثلاث هذه حتى لو كسب ٤٠٠٠ شيكل شهريا. لكن ما العمل نحن ملازمون بالتجنيد، وإلا سيدخلوننا إلى السجن. وشقيقي، عمره ١٤ عاما، لا يفكر بالجيش إطلاقا، وهو يريد أن يتدين كي لا يتجنّد، وأنا سأستخدم في الجيش الإسرائيلي، ولكن هذا بسبب عدم وجود خيار آخر. ليس ثمة ما يمكن فعله».

## فرق تسد!

تطرقت «هآرتس» إلى أحداث أبو سنان في افتتاحية عددها الصادر يوم الثلاثاء الماضي. وقالت الصحيفة إن «هذه مواجهة أخرى فيها 'العرب يمسون بالعرب' في نظر الكثيرون من مواطني إسرائيل، ولا علاقة للمجتمع الإسرائيلي اليهودي بها. وفعلا يتحمل قادة الدروز وقادة المسلمين مسؤولية خاصة لتنمية التفاهم بين الطائفتين. لكن الدولة مسؤولة عن هذا التوتر. فهي تحرك هذه القدرة الطائفية منذ سنين، وتفرق بين «عرب جيدين» و«عرب أشرار»، وتصف العرب المسيحيين كمخلصين لها، والمسلمين كطابور خامس والدروز على أنهم 'جزء من لحمها'». ولفتت الصحيفة إلى أن «تصنيف الأقليات بموجب 'مدى ولائها' للدولة، وفيما معيار المدى لتعريف ذلك الولاء هو الخدمة في الجيش الإسرائيلي، يقوض سمو مصطلح المواطنة المتساوي بين الجميع. ويحدد هذا التصنيف بقدر كبير حجم الحقوق الذي تريد الدولة منحه لكل واحدة من الطوائف، ويسهم في التوترات الداخلية بين 'أصحاب الحق' ومسلوبي الحق».

وأضافت الصحيفة أن «استغلال الخصومات الأثنية أو الدينية بهدف إبعاد أو تقريب أقبليات، كان أسلوبا متبعا في الدول الاستعمارية التي سعت إلى منع عميان مدني ضد احتلال أجنبي. ويبدو أن إسرائيل تتبنى هذا المفهوم، من خلال رؤيتها للدروز، العرب، المسيحيين وأبناء باقي الطوائف، على أنهم سكان أصليون يشكلون تهديدا وليسوا مواطنين أصحاب حقوق شرعية، من دون علاقة بخدتمهم العسكرية أو مدى تبنيمهم لسياسة الحكومة».

وخلصت الصحيفة إلى أن «الأقبليات في إسرائيل ليست طينة واحدة، والمواجهات على خلفية شخصية، محلية أو طائفية ليست غير متوقعة. لكن يتعين على الدولة بذل كل ما بوسعها من أجل خفض منسوب التوترات والجسر بين الأطراف، وذلك بدلا من تغذية الغرائز لاغراض سياسية على غرار 'فرق تسد'».

# عقربا .. تاريخ طويل ومستمر من المصادرات والعقوبات والاعتداءات الإسرائيلية الهمجية!

**بقلم: عيदान لانود (\*)**

كما حصل في الكثير من حوادث الاعتداءات والمظالم التي تعرضت لها قرية ”عقربا“ (قضاء نابلس) في الماضي، فقد غرق حادث إضرام النار في مسجد القرية، والذي وقع قبل عدة أسابيع، في بحر النسيان واللامبالاة من جانب الجمهور اليهودي. وعلى ما يبدو فإن مثل هذه الاعتداءات (سبق أن أضرم مستوطنون مطرفون النار في ١٢ مسجدا، في أنحاء الضفة الغربية، قبل حادث إحراق مسجد عقربا الأخير، عدا عن اعتداءات مشابهة تعرضت لها مساجد داخل الخط الأخضر) لا تثير انتباه أحد في إسرائيل، ولا كيف يمكن فهم أنه لم توجه ولو لائحة اتهام واحدة ضد مشبوهين على خلفية مثل هذه الاعتداءات، بل لم يجر في معظم الحالات اعتقال أي مشبوهين بازتكابها.

وفي الوقت الذي لهجت فيه السنة بعض المسؤولين الإسرائيليين بالشجب والاستنكار، فإن الأذن العربية تسمح بوضوح رسالة واحدة، تشف عنها هذه اللامبالاة من جانب سلطات القانون الإسرائيلية، فحواهها: انهبوا أنتم ومساعدكم إلى الجحيم!

وفي هذا السياق، يمكن لنا أن نتخيل فقط كيف سيكون الرد من جانب السلطات والجمهور الإسرائيلي فيما لو أضمرت النار في كنيس يهودي واحد (اعتقالات بالجملة، وأعمال عريضة وفتلات من جانب عناصر جماعة ”جباية الثمن“..).

وتشكل عقربا مثالا لافتا للانتباه، وذلك على أرضية تاريخ طويل من الاعتداءات المماسسة التي تعرضت لها البلدة وأهلها وأراضيها، هذا التاريخ الذي يكشف ويبرز ممارسات أجهزة الاحتلال أكثر بكثير من التهريج الاعلامي الروتيني الذي يدور حول أنشطة وأعمال مجموعة ”جباية الثمن“. ومن هنا من المهم التعرف على هذا التاريخ بغية وضع عمليات إضرام النار في السياق العميق الذي ترتبط به، والذي صنعته دولة إسرائيل ذاتها بوعي وقصد مسبقين. ولعل ذلك يساعدنا في فهم ما تبديه السلطات من ”عجز“ و”إفلاس“ طوعيين ومتعمدين في معالجة ظاهرة ”جباية الثمن“. فعناصر هذه المجموعة، من ”شبيبة التلال“ المستوطنين الذي يقفزون بسرعة من قرية فلسطينية إلى أخرى مرتكبين اعتداءاتهم وحرائقهم، ما هم في الحقيقة إلا ”جنود“ يعملون في خدمة وبالنسبة عن رجالات ”الإدارة المدنية“ وأعضاء كنيسةت ووزراء في الحكومة الإسرائيلية، فهناك تحالف وثيق، على سبيل المثال، بين وزير الدفاع (موشيه يعلون) الذي ”شجب“ بشدة، وبين المستوطنين (”شبيبة التلال“) الذين أحرقوا المسجد في عقربا.

في عقربا يدركون هذه الحقيقة البسيطة، أما في إسرائيل، فحمة حاجة لجهد كبير من أجل ملاحظتها.

**عقربا: البداية**

عقربا قرية فلسطينية يبلغ تعداد سكانها ٩ آلاف نسمة، وتقع على بعد ١٨ كم جنوب شرقي مدينة نابلس. وعلى الرغم من وقوعها في منطقة ب، إلا أن منطقة الشريط الجبلي (في شمالي الضفة الغربية) تشكل برمتها مدماكاً أساسيا في المشروع الاستيطاني الإسرائيلي في الضفة الغربية وذلك منذ فترة ”مشروع ألون“. لذلك فقد وجهت دولة إسرائيل أبصارها الجشعة نحو أراضي بلدة عقربا (١٢ ألف دونم بموجب مسح القرى الذي أجري في العام ١٩٤٥) مباشرة بعد أن وضعت حرب حزيران ١٩٦٧ أوزارها. ففي شهر آب ١٩٦٧ أعلنت إسرائيل عن أكثر من نصف أراضي البلدة (حوالي ٦٧ ألف دونم معظمها اراض زراعية) كمناطق عسكرية مغلقة، غير أن الجزء الأكبر من هذه الأراضي المصادرة حوّل لأغراض الاستيطان، بالإضافة إلى مساحات واسعة من أراضي البلدة الممتدة إلى الشرق حتى غور الأردن.

وقد شكل الاستيلاء على الأراضي العربية لـ”أغراض عسكرية“ إبان السنوات الأولى للاحتلال، إحدى أكثر الوسائل نجاعة في يد السلطات الإسرائيلية. ووفقا لشهادات أهالي عقربا، فقد حاول ممثلو ”الإدارة المدنية“ الإسرائيلية في العام ١٩٧١ إقناعهم ببيع ”الإدارة“ ٦ آلاف دونم من أراضي البلدة، ولما رفض الأهالي ذلك، أعلنت سلطات الإدارة المدنية في نفس العام عن مصادرة ٥ آلاف دونم، غالبيتها اراض زراعية بملكية خاصة، لـ”أغراض عسكرية“، وفي أوائل العام ١٩٧٢ قامت السلطات بتعيين حدود الأراضي المصادرة والتي كانت معظم مقربها قد زرعت بالحبوب.

لم يرق لسلطات الجيش الإسرائيلي مشاهدة المحاصيل التي كانت قد تمت في الحقول، ولذلك أرسلت في شهر نيسان (١٩٧٢) طائرات رش لتقوم بإبادة المحصول في الأراضي الزراعية المصادرة من أهالي عقربا، وهو ما اعتبر في حينه خطوة غير مسبوقة في تاريخ صراع السلطات اليهودية في إسرائيل ضد السكان العرب. وفي المقابل فقد فرض تعقيم إعلامي تام على ما حدث، وهو نمط مألوف من التعاون الدائم في العلاقات بين وسائل الإعلام وبين السلطات في إسرائيل. أما كتل المعارضة اليسارية فقد حملت بشدة على مصادرة الأراضي في عقربا، مؤكدة أنها لم تجر لأغراض عسكرية وإنما لغرض الاستيطان. لم يكن اللافت للنظر في قضية عقربا إبادة المحاصيل الزراعية فقط، وإنما الحقيقة التي تكشفت بعد أسابيع قليلة، حين تأكد أن الاستيلاء العسكري على أراضي القرية تم بهدف نقلها إلى أيدي يهودية. فقد أقيمت عليها مستوطنة ضمن مشروع المستوطنات العسكرية التابعة للواء ”نحال“ (أطلق عليها اسم ”غيتيت“، وذلك إلى الجنوب الشرقي من عقربا. لقد مارست السلطات الكذب بشكل سافر ومفضوح في هذه القضية، ذلك لان وزارة الدفاع أعلنت في الثاني من تموز ١٩٧٢ أنه ”إن تقام مستوطنات في أراضي عقربا في السامرة، وأن الأراضي المصادرة ستستخدم من قبل الجيش الإسرائيلي لأغراض التدريب فقط. لكن في أواخر شهر آب أقيمت على هذه الأراضي مستوطنة ”غيتيت“، وذلك في عملية سرية“ جرت بقيادة قائد المنطقة العسكرية الوسطى في حينه رجحام زئيفي، وقد شكل ذلك إيذانا ببدء أسلوب عمل جديد في تنفيذ المشروع الاستيطاني، العمل ”من وراء ظهر“ السلطات، بتشجيع حثيث من هذه السلطات (الإسرائيلية) ذاتها. فالأراضي التي أقيمت عليها مستوطنة ”غيتيت“، هي نفس الأراضي التي صودرت من أهالي عقربا بموجب أمر عسكري، وفقا لما أكدته وثيقة رسمية لدولة إسرائيل (تقرير شيبغل).“

وبحسب ما أورده الباحث في شؤون الاستيطان درور إنكس، فقد حولت في

العام ١٩٧٢ مساحة تقدر بحوالي ٣٢٠٠ دونم من أراضي عقربا لغرض إقامة

المستوطنة المذكورة.

في شباط ١٩٧٣ كتب الصحافي الشاب في ذلك الوقت ناحوم برنياغ في تقرير له، حرب الجيش (الإسرائيلي) ضد العرب الذين حاولوا الدخول إلى أراضيهم المصادرة (والتي وصلت إلى ذروتها في رش المحاصيل الزراعية بالمبيدات) جرت أيضا انطلاقا من معرفة مسيئة أن هذه الأراضي خصصت للاستيطان اليهودي.“

في كانون الأول ١٩٧٤ استكملت خطة تحويل ”غيتيت“ إلى مستوطنة مدينة، وذلك عبر وسائل مختلفة اتبعت في سلب أراضي الفلسطينيين وطردهم منها في منطقة غور الأردن.

وبطبيعة الحال فقد أدرك معسكر اليمين الإسرائيلي هذا الأسلوب وساندّه، إذ برر الصحافي وعالم الآثار تسفيي إيلان سلب أراضي عقربا، انطلاقا من قناعته أن ”حقوق اليهود في الضفة الغربية مسألة بديهية“. إذ كتب قائلا: لا داعي للإنكار والتغصّل، مستوطنة غيتيت ستقام على جزء من أراضي عقربا التي صودرت لأغراض عسكرية... هل يعتبر ذلك عملا إنسانيا ومشروعا؟! إجابتي: نعم، فمستوطنات بكموت، حمرا، كور، غيتيت ومعاليه إفرايم، التي

أقيمت في بادية السامرة- ترسم الحدود الغربية لمنطقة ”مشروع ألون“ في غور الأردن، ومع أن خطة ألون تعتبر تسوية مؤلمة، إلا أن حدودها تعتبر حدود الأمن التي لا يجوز الانسحاب منها.. وإذا كان الأمر يتطلب مصادرة

أراض قرى عربية، فإن ذلك يشكل ضرورة لا مفر منها.

إذن، ”مشروع ألون“ يعتبر (في نظر اليمين) تسوية تسوية خيطة ومؤلمة، بالنسبة لليهود الطوباوي(!) وليس العرب. ثانيا، إن الخط التام بين الاستيطان و”الامن-حدود الأمن تتطابق بدقة مع خطة المستوطنات حتى وإن كان من الواضح أن مستوطنة يقطنها عدد قليل من المستوطنين على أطراف غور الأردن لا تنطوي على أية قيمة أو أفضلية إستراتيجية، بل العكس صحيح. يلقي عبئا إضافيا على نظام الدفاع.. ثالثا والأهم، ينبغي اعتبار مصادرة الأراضي عملا ”إنسانيا مشروعا“ ذلك لأننا صهيونيون، والصهيونية هي ”مشروع إنساني“! لكن إذا كان كل ما جرى مبررا وإنسانيا، فلماذا كذبت وزارة الدفاع فيما يتعلق بهدف الاستيلاء العسكري على أراضي عقربا؟ وإذا ما سحبتنا ذلك على الوقت الحاضر، إذا كان كل ما يتم صحيح ومبرر وإنساني، فلماذا تخفي وزارة الإسكان (حاليا) عطاءات البناء في المستوطنات؟! لماذا يخفي الجيش الإسرائيلي حجم القتل والدمار الذي لحقه بالسكان المدنيين في قطاع غزة؟! ولماذا يوصف من يجرؤ على كشف الحقيقة بأنه ”خائن“!؟

**احتجاج سرعان ما خبا!**

بعثت قضية عقربا روحا من الحياة في صفوف اليسار الإسرائيلي الناشط خارج البرلمان (الكنيست)، إذ شكل إلتاف وتدمير المحاصيل الزراعية في حقول البلدة حدا فاصلا لم يوافق على تخبطه الكثيرون من شبان حركة ”الكيبوتس القطري“ وظلة الجامعات في تل أبيب والقدس. وتظاهر في عقربا أعضاء حركة ”اليسار الإسرائيلي الجديد“ احتجاجا على ما جرى، وتعرضوا لعقوبات مختلفة كالسجن والغرامات بسبب احتجاجهم.

وفي تقرير مثير للاهتمام نشر في العام ٢٠١١، كشفت نيفا لنير، التي كانت في ذلك الحين (سبعينيات القرن الماضي) ناشطة في صفوف حركة ”اليسار الإسرائيلي الجديد“، بعض الجوانب المهمة في قضية عقربا. فقد عقربا، وتوجهت للبروفسور ميخائيل برونو- الذي تولى لاحقا منصب محافظ بنك إسرائيل- طالبة منه (إضافة اسمه (توقيعه) على العريضة. وافق برونو، الذي أشغل في ذلك الوقت وظيفة حكومية (رئيس طاقم وطنين اللاجئين وتطوير المناطق المدارة)، لكنه استدعي، قبل أن يرى الإعلان (العريضة) النور، لحديث ”توبيخ“ في مكتب رئيسة الحكومة غولدا مئير، وقد اتضح أن جهاز مخابرات ”الشاباك“ اقترح مكاتب حركة ”اليسار الإسرائيلي الجديد“ وصادر قائمة الموقعين على العريضة، مع ذلك فقد نشرت العريضة متضمنة أيضا اسم (توقيع) البروفسور برونو، والذي نشر مقالاً في آذار العام ١٩٧٣ تحت عنوان ”إلى أين تؤدي الطريق من عقربا؟!“، احتج فيه إزاء كون ما جرى في البلدة من عمل أثم مز دون استخلاص العبر ودون مراقبة المسؤولين. وضحت الصحافنة العريضة طوال سنة حول قضية عقربا، ثم كفت فجأة ودفعة واحدة عن الاهتمام بها، كقضية ترمز إلى الوحشية الكولونيالية الإسرائيلية.. وهكذا طوى النسيان تلك القضية بسرعة، ولم يعد اسمها (أي بلدة عقربا) يعني شيئا بالنسبة لمعظم الإسرائيليين حاليا. لقد ابتلعها تيار المستوطنات الهادر ولم يبق منها أي أثر.

**بين فكّي كماشة المستوطنات**

تظهر نظرة خاطفة إلى خريطة المنطقة أن قرية عقربا أصبحت محاطة (حاليا) من الغرب بحزام من مستوطنات ”قبضة السامرة“ (شمالي الضفة الغربية)، والذي يضم مستوطنات إيتمار، يتسهار وتواج.. ونظرا لأن جميع أراضي أهالي عقربا، الواقعة إلى الشرق من البلدة، نهبت وصودرت، فإن جبل الأراضي الزراعية لسكانها تتركز غربي البلدة. غير أن قرب هذه الأراضي الزراعية من مستوطنات ”القبضة“ يعني بالنسبة لأصحاب الأراضي الفلسطينيين العيش في ظل أعمال عنف وتعديات دائمة، وأي خروج من جانبهم لظف الرضاين والمحاصيل أو رعاية الماشية يمكن أن ينتهي، جراء اعتداءات المستوطنين، بالموت أو إصابتهم بجروح.

في تشرين الأول ٢٠٠٠، خرجت مجموعة من أهالي عقربا لظف الزيتون

في قطعة أرض تبعد مسافة ١٥ كم إلى الجنوب من مستوطنة ”إيتمار“، وما أن وصلوا حتى أتت مجموعة من المستوطنين المسلحين الذين أخذوا يطلقون النار باتجاههم، مما أدى لإصابة اثنين من الفلسطينيين بجروح. وحين أتى أقاربهم من البلدة لتجدتهم، أطلق أحد المستوطنين رصاصة قاتلة أودت بحياة الشاب هاني بني منية- ٢٤ عاما.. لغاية الآن لم تعتقل الشرطة الإسرائيلية مشبوهين على ذمة التحقيق في الحادث، وما زال القاتل طليقا (كغيره من قتلة الفلسطينيين الذين خرجوا من مستوطنة إيتمار).

وتعتبر مثل هذه الاعتداءات مسألة روتينية في المنطقة. إلى الشمال من عقربا، تقع قرية ”يانون“، في منطقة ج، وهذه القرية محاطة من الجهات الثلاث (الشرق والغرب والشمال) بمواقع استيطانية غير قانونية، تشكل امتدادا توسعيا لمستوطنة ”إيتمار“، وهي تلة ٧٧٧، تلة ٨٣٦، و”غفعوت عولام“.. وهذه الأخيرة هي مقر مؤسس المواقع الاستيطانية، وزعيم المستوطنين المطرفين فيها، إفري ران، والذي أجبر غالبية سكان قرية ”يانون“ (حوالي ٣٧٠ نسمة) على النزوح عن قريتهم ”طوعا“، في أعقاب سلسلة طويلة من الاعتداءات وأعمال التنكيل الوحشية التي قادها ضد أهالي القرية، والذين انخفض عددهم في العام ٢٠١١ إلى ٣٥ شخصا فقط (جراء استمرار الاعتداءات). وكان ران قد تمركز في المنطقة في تسعينيات القرن الماضي، حيث استولى بمساعدة زمرة من المستوطنين الشباب الذين التفوا حوله، على جزء كبير من أراضي قرية ”يانون“. ليبياشرنا سلسلة من المضايقات والاعتداءات ضد الأهالي، ومن ضمن ذلك إطلاق العيارات النارية باتجاه البيوت وقطع خطوط الكهرباء وتخريب خزانات المياه، ومنع أهالي القرية من الوصول إلى حقولهم.. وقد جرت كل هذه الأعمال وسط تجاهل تام من جانب السلطات الإسرائيلية للشكاوى المتكررة التي قدمها أهالي القرية.

كذلك فقد هاجم إفري ران عدداً من نشطاء اليسار الذين أتوا للتضامن مع الأهالي، كما قام بنفسه بالتنكيل بالعديد من سكان القرية.

هنا فقرات مقتطفة من شهادة قدمها عسّان خضر سليمان في العام ٢٠٠١، إلى منظمة ”بتسيلم“ حول حادث اختطاف تعرض له مع أربعة آخرين من سكان القرية على يد إفري ران وعصابتـه: ”لاحظوا بأننا نهم بمغادرة المكان، فأخذ ثلاثة منهم يلقنون النار باتجاهنا وبتجاه قطع الماعز. احتميننا خلف بعض الصخور وأخذنا نتبعذ زحفا إلى الوراء. فجأة رأيت خمسة من المستوطنين يركضون نحونا من الاتجاه المعاكس، وقد تمكن هؤلاء المستوطنون من الإمساك بي. استطعت التصرف على أحدهم، وهو رجل يدعى إفري (إفري ران)، عمره حوالي ٥٠ عاما.. صوب إفري سلاحه نحو رأسي وطلب مني مرافقته إلى المستوطنة. وحين قلت له إننا لم نفلع شيئا، وإنما كنا نرعى الماشية، انهار على رأسي بالضرب كعقب مسدسه.. قلت له بأنني لن أرافقه إلى المستوطنة حتى لو أطلق النار علي. عندئذ أوعز إفري للمستوطنين الأربعة المرافقين له بإطلاق النار علينا إذا رفضنا الذهاب معه.. أحاط بنا المستوطنون وشرعوا في إطلاق النار من بناذقهم على مقربة من أرجلنا.. فاضطررنا إلى الذهاب معهم. اقتادونا نحن الخمسة في طابور واحدا تلو الآخر. كنت الأخير في الطابور، فيما كان إفري يشد شعري طوال الوقت مصوبا مسدسه على رأسي. سرنا مسافة ٣٠٠ متر تقريبا، إلى أن وصلنا إلى الجدار (جدار حماية المستوطنة). أمرنا بالاستلقاء على الأرض على بطوننا.. رفضت القيام بذلك خوفا من قيامهم بإطلاق النار علينا وقتلنا ونحن في هذا الوضع، فأنهالوا علي بالضرب بأعقاب بناذقهم، توسلت أمام إفري كي يخلوا سبيلنا، لكن ذلك لم يجد نفعاً.. فقد انهار على إفري ومن معه من مستوطنين بالضرب المبرح على كل أنحاء جسمي، وخاصة على صدري، ووجهي وأخذت الدماء تنزف من أنحاء مختلفة من جسدي الذي بدأ يزرق، وشعرت بالدوخان، وحينئذ وصلت سيارة جيب مدنية أخرى، ترجل منها مستوطن وفي يده هراوة طويلة.. انهال علي المستوطن بالضرب بهراوته بينما كان بقية المستوطنين يتقهسون بالضحك.. نهضت مذعورا، ودفعت المستوطن الممسك بالهراوة، واستجمعت قواي ورحت أركض فارا من المكان، عندئذ شرع إفري فورا بإطلاق الرصاص نحوي من مسدسه بينما كنت على بعد مترين منه .. لقد فضلت الموت بإطلاق الرصاص علي، على الموت تحت التعذيب.. لم أشعر أنني أصبت وواصلت الحرب من المكان“.

استدعت الشرطة الفلسطينية من جهتها الشرطة الإسرائيلية، التي جاء أفراد منها وقاموا بإخلاء سبيل بقية الشبان المختطفين، فيما نقل سليمان للمستشفى حيث أجريت له عملية جراحية لإخراج رصاصة من إحدى ساقيه أطلقها نحوه إفري ران. لقد اضطرت غالبية أهالي قرية ”يانون“ إلى النزوح عن القرية جراء إرهاب واعتداءات سكان المواقع الاستيطانية المحيطة بالقرية، والتي لم يبق فيها حاليا سوى عدد قليل، خاصة من كبار السن، من أصل ١٥٠ عائلة من أهالي ”يانون“.

**بين حوافر المستوطنين وحوافر الجيش**

غير أن ما يمكن القيام به في قرية ”يانون“ الصغيرة - ترانسفير طوعي - لا يمكن القيام به في قرية عقربا التي يقطنها الآلاف. لكن مسلسل تنقيص حياة سكان البلدة الروتيني والتنكيل بهم بشتى الطرق والوسائل، مستمر دون توقف.

في نيسان ٢٠٠٤ اقتمحت قوة عسكرية إسرائيلية أحد المنازل في عقربا، داعية أصحابها، ”المطلوب، الذي كان مطاردا بجري البحث عنه، وبطبيعة الحال لم ينعاق أحد من المسؤولين عن الحادث، رغم إدعاء الجيش الإسرائيلي بأنه ”استخلص العبر“!

وقد اتضح فيما بعد أن قوة الجيش الإسرائيلي قتلت في هذا الحادث الرجل غير الصحيح، إذ أن شقيق محمد (إبراهيم)، الذي أقام في بيت مجاور، هو الشخص ”المطلوب، الذي كان مطاردا بجري البحث عنه، وبطبيعة الحال لم يعاقب أحد من المسؤولين عن الحادث، رغم إدعاء الجيش الإسرائيلي بأنه ”استخلص العبر“!

في تموز ٢٠١٢ تعرض أهالي عقربا إلى عمليات تنكيل واسعة شارك فيها جنود ومستوطنون جنبا إلى جنب. وقد جرى ذلك في أعقاب قدوم مستوطنين من ”إيتمار“ إلى إحدى عيون الماء القريبة من حقول البلدة، برفقة عدد من الجنود، وهناك شرع المستوطنون بذبح قطع من الماعز. وحين من قبل أحد الجنود، ثم كبل بالقيد، وانهار عليه بقية الجنود بمشراكة أحد المستوطنين، بالضرب المبرح إلى أن فقد وعيه. كما اعتدى الجنود والمستوطنون على فلسطينيين آخرين أتوا لحماية مواشيهم وحقولهم. وقد وقعت هذه الأحداث داخل منطقة أعلن عنها في العام ١٩٦٧ ”منطقة عسكرية مغلقة“ (لأغراض التدريب العسكري) إلا أنه لم يجر عمليا استخدامها لأية أغراض عسكرية منذ أوائل ثمانينيات القرن الماضي.

وفي بداية العام ٢٠١٢، ومع تزايد اعتداءات المستوطنين على مزارعي عقربا، وجد الجيش الإسرائيلي أمر حظر الدخول إلى هذه المنطقة، والمقصود هنا حظر دخول العرب فقط، في حين واصل مستوطنو الموقع الاستيطاني (تلة ٧٧٧) الذي أقيم داخل المنطقة ذاتها، التجول بحرية وزراعة الأراضي المصادرة من أهالي عقربا. والجدير بالذكر أن هذا الموقع الاستيطاني، أقيم بصورة غير قانونية على قطعة أرض تبلغ مساحتها حوالي ألف دونم، استولى عليها مستوطنو ”إيتمار“، على الرغم من كونها جزءا من ”المنطقة العسكرية المغلقة“ التي صادرتها السلطات العسكرية الإسرائيلية في العام ١٩٦٧، وعلى الرغم من كون هذا الموقع الاستيطاني غير قانوني، إلا أن ذلك لم يمنع وزارة الإسكان من تحويل مبلغ ٨٠٠ ألف شيكل لتمويل إقامة بنى تحتية ومبان عامة لصالح المستوطنين في الموقع ذاته. إلى ذلك فقد رفضت المحكمة الإسرائيلية العليا في العام ٢٠٠٦، الذريعة التي قدمها الجيش الإسرائيلي، فحواهها أنه أغلق حقول المنطقة أمام دخول (أصحابها) الفلسطينيين بهدف ”حمايتهم من المستوطنين“، واعتبرت المحكمة في قرارها أن ذلك أشبه بسياسة تنهى الإنسان عن الدخول إلى بيته من أجل حمايته من لصوص يتربص به هناك لمهاجمته»، وأوعزت المحكمة للسلطات بوجوب تأمين سلامة وحماية المزارعين الفلسطينيين وممتلكاتهم في سائر مناطق الضفة الغربية، وهو واجب ترى سلطات الجيش والشرطة الإسرائيلية نفسها مغلقة منه كما هو معروف.. ومما لا ريب فيه أنه لو كان في إمكان السلطات الإسرائيلية هدم عقربا باكملها وطرد الآلاف من سكانها، لكانت قد فعلت ذلك دون تردد.

<sup>[1]</sup> (\*) استاذ جامعي إسرائيلي، المصدر: شبكة الانترنت، ترجمة خاصة

## الكنيست يقر بالقراءة التمهيدية قانونا

# ضد صحيفة «يسرائيل هيوم» المناصرة لتنتياهو!

\*القانون يهدف إلى الحد من انتشار أكبر الصحف الإسرائيلية المجانية "يسرائيل هيوم" \*المبارد للقانون: إيتان كابل: الصحيفة تتغذى عمليا على

شركات القمار التي يديرها صاحبها شلدون إدلسون \*الصحيفة مجنونة بالكامل لليمين المتشدد ولشخص بنيامين نتنياهو \*نتنياهو يُصم

بالنتيجة المفاجئة في إقرار القانون بأغلبية عالية جدا \*فرص الاستمرار في تشريع القانون حتى المرحلة النهائية ضئيلة جدا\*



يسرائيل هيوم: الصحيفة المجنونة لشخص نتنياهو.

صحيفة «معاريف» المنهارة، ولاحقا اشترى أيضا الموقع الذي كان تابعاً للصحيفة «معاريف» ذاتها «ان آر جي»، كما اشترى لاحقا صحيفة «مكور ريشون» التي كان صاحبها اشترى في العامين الأخيرين صحيفة «معاريف».

ويتوقع مراقبون أن يسعى إدلسون لاحقا لشراء حصة من قنوات البث العام، إذا ما تمت خصصتها بالفعل ابتداء من العام المقبل، ما يعني تمدد سيطرة إدلسون بشكل أوسع على الإعلام الإسرائيلي. لكن قبل أيام نشرت صحيفة «غلوبس» الاقتصادية تصريحات أطلقها إدلسون، ومعه الشري الأمريكي اليهودي حاييم تسبان، صاحب «مركز تسبان» في واشنطن، خلال ندوة لجمعية مهاجرين إسرائيليين إلى الولايات المتحدة، يجاهران خلالها، بأبهما فكراً في شراء صفح أميركية، يصفانها بـ «اليسارية» لإسكات انتقاداتها لإسرائيل.

وقال تسبان في الندوة «إنني وشلدون (إدلسون) كان علينا شراء صحيفة واشنطن بوست، وخسارة أنني لم أعلم من قبل أنها معروضة للبيع (وقد بيعت بمئة مليون دولار للأميركي جوزيف بورس). إن بورس سرق الصحيفة عمليا، فما دفعه كان بمائة قروش.. قروش»، فقاطعه إدلسون قائلاً «لربما يا تسبان علينا نحن الاثنين أن نشترى نيويورك تايمز»، فرد تسبان قائلاً «صدقتي حاولت عدة مرات فعل ذلك، إلا أن الأمر لم ينجح، فتلك صحيفة تملكها عائلة».

وقال إدلسون «إن المال يقدم الأجابات على كل شيء، علينا أن نعرض أعلى بكثير من قيمة الصحيفة (نيويورك تايمز). وإذا ما رفضت العائلة، فإن أصحاب الأهم الآخرين، من خارج العائلة، سيبرغبون في الحصول على المال، وإمكانتهم مضاعفة العائلة لإجبارها على البيع».

وقال تسبان لصحيفة «غلوبس» الإسرائيلية إنه يبحث منذ مدة عن صحيفة أميركية لها تأثير على الرأي العام الأميركي كي يشتريها، وقال إنه حاول شراء «نيويورك» عدة مرات من عائلة غراهام، كما حاول شراء «واشنطن بوست»، وكل مرة كان يواجه برفض.

ولم يابه تسبان بالخسائر التي كان سيتكبدها، جراء شراء الصحف، كونها لا تحقق أرباحا كمشروع اقتصادي مستقل. وقال تسبان لغلوبس: لربما أن تلك الخسائر ستكون أقل من حجم التبرعات التي ندفعها للكثير من الجهات، بينما إذا ما اشترينا صحيفة كهذه أو تلك قد نتوقف عن تقديم التبرعات.

وفي قضية الصراع الشرق أوسطي قال إدلسون في تلك الندوة «إن الفلسطينيين شعب مختلق بهدف إبادة دولة إسرائيل»، وهنا وقع «خلاف» بين الثريين الصديقين، فقال تسبان «إن الامتناع عن قيام دولة فلسطينية سيبيقي على الوضع القائم حاليا، وقد يضع إسرائيل في عزلة، وتصبح دولة منبوذة، وقيام دولة فلسطينية أمر ضروري لبقاء إسرائيل كدولة ديمقراطية يهودية».

ورد إدلسون على تسبان قائلاً «إنك تريد أن تظهر بشكل حسن أمام العالم، إن التوراة لم تذكر شيئاً عن الديمقراطية، والتوراة تتحدث عن الأخوة والأمور الجيدة، ولكنها لا تتحدث عن دولة إسرائيل ديمقراطية، فكيف من الممكن أن تكون دولتان، في الوقت الذي يعلم فيه الفلسطينيون أبناءهم أن اليهود هم أحفاد الخنازير والقردة؟... الفلسطينيون يعتبرون الإرهاب إستراتيجية وليس تكتيكا».

لا يحترم الديمقراطية الإسرائيلية، فهو يؤدي إلى اغلاق صحيفة، أو يمنعها من الاستمرار في الانتشار بوضعها الحالي، وهذه فكرة خطيرة لا مثيل لها، لأن ما يجب قوله لعضو الكنيست كابل: يا سيدي، أنت لا تحب صحيفة يسرائيل هيوم، وتعتقد أنها تتبنى خطأ منهجيا لا تستحسنه، ولكن هذا موقف ليس ذا صلة، لأنه في الغد ستكون هنا أغلبية، لا تحب الخط المنهجي الواضح لصحيفة «هارتس» (محسوبة على الوسط الأقرب للييسار الصهيوني) وقد تطرح قانونا يؤدي إلى اغلاقها».

وشارك في النقاش من على منصة الكنيست النائب اليميني المتطرف موشيه فيغلين، المنافس «الدائم» في السنوات الأخيرة لتنتياهو على رئاسة حزب الليكود، فانتقد القانون وقال إن «يسرائيل هيوم» منحازة كلياً لشخص نتنياهو وأنه هو، أي فيغلين، من أكثر الشخصيات التي تتم مهاجمتها في الصحيفة، بسبب موقفه من نتنياهو، إلا أنه يرفض القانون كونه «يناقض الديمقراطية».

### التصويت على القانون

وعلى ضوء الخلاف الناشئ بين مركبات الحكومة حول الموقف من القانون، بين مؤيد ومعارض، فقد أعلنت الحكومة أن لا موقف لها، ومنحت أعضاء الائتلاف الحاكم حرية التصويت، وانقسم الوزراء بين مؤيد ومعارض، وهذه مواصفات تقتصر على صحيفة «يسرائيل هيوم»، التي يتراوح عدد صفحاتها يوميا ما بين ٦٨ إلى ٨٠ صفحة، بينما الصحيفة الثانية «يسرائيل بوست» تصدر خمسة أيام، وعدد صفحاتها أقل، وتوزيعها الاساس يتم في شبكة القطارات.

وقد صدرت «يسرائيل هيوم» لأول مرة في منتصف العام ٢٠٠٧، وكان انتشارها يقتصر على منطقتي تل أبيب والقدس، ومنذ اللحظة الأولى أظهرت تأييدها لمن كان رئيسا للمعارضة، بنيامين نتنياهو، وهي ما زالت تدافع عن سياسته ونهجه، وتضرب كل معارضيه، بمن فيهم أعضاء في حزب الليكود، ثم صدرت للصحيفة تتوسع، وهي توزع في غالبية أنحاء البلاد، في حين يتقوّل صاحبها في السيطرة على الإعلام المركزي الإسرائيلي.

ويقول استطلاع إسرائيلي دوري يصدر مرة كل ستة أشهر إن «يسرائيل هيوم» باتت الصحيفة الأكثر توزيعا في إسرائيل على المستوى اليومي بنحو ٣٨٪، وتليها «يديעות أchronوت» بنسبة تتراوح ما بين ٣٤-٣٧٪، ولكن الانطباع السائد أنه لو تم بيع الصحيفة الأولى لانهارت نسبة توزيعها إلى ما دون ١٠٪، وترفض الصحف وخاصة «يديעות أchronوت» التعامل مع هذا الاستطلاع، كونه يساوي بين الصحف المجانية وبين تلك التي تباع بثمن يومي وحتى شهري كاشتراك غير قليل نسبيا.

ومعروف عن صاحب «يسرائيل هيوم» شلدون إدلسون أنه صاحب أكبر شبكة عالمية للمراهقات (القمار)، وينتشر بشكل قوي في لاس فيغاس وفي دول في الشرق الأقصى، وهو صاحب مواقف يمينية متشددة، وعنصرية للغاية ضد الشعب الفلسطيني، ومصرف أكثر من ١٤٠ مليون دولار على الحزب الجمهوري الأميركي في الانتخابات الرئاسية الأخيرة، وهو أكبر داعم لرئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، إذ إن «يسرائيل هيوم» تعد بوقاً اعلاميا لصالح الأخير.

ويادر إلى مشروع القانون رئيس كتلة حزب «العمل» في الكنيست إيتان كابل، ووقع على القانون نواب من كتلتي المعارضة «ميرتس» اليسارية الصهيونية وشاس» الدينية المترتبة، وكذلك من نواب اليمين من الائتلاف الحاكم، خاصة «إسرائيل بيتنا» بزعامة أفيغدور ليبرمان، ويوجد مستقبل بزعامة وزير المالية يائير لبيد، والحركة» بزعامة وزيرة العدل تسيبي ليفني.

وقال كابل في خطابه أمام الهيئة العامة في الأسبوع الماضي مدافعا عن مشروع القانون، مقتبساً ما جاء في نشرة «معهد الديمقراطية الإسرائيلي»: «كيف حقا حطمت صحيفة يسرائيل هيوم سوق الصحافة المطبوعة في إسرائيل، فخلال سبع سنوات وموازاة توزيع الصحيفة مجانا، نجحت وسائل الإعلام التابعة لشلدون إدلسون أن تحطم بشكل دائم ومتواصل سوق الإعلانات المطبوعة، التي هي مصدر الدخل الاساس للصحف المنافسة».

وتابع كابل مخاطبا النواب: «بكلمات بسيطة، فأحد الأشخاص الأثرياء في العالم لا يبيع الإعلانات للمعلنين بأسعار حضيض فقط لأنه يهوى الخسارة، بل هو يفعل هذا كي ينهار منافسوه، من أجل القضاء على الصحافة المطبوعة في إسرائيل. لقد أن الأوان كي نقول كلمات واضحة عن الجانب الآخر في هذه القضية، فالكل يعرف أن صحيفة يسرائيل هيوم تستطيع أن تصدر بهذا الشكل، ليس بسبب نجاحها كصحيفة، وإنما بفضل مئات ملايين الدولارات التي يكسبها إدلسون من القمار وتتدفق عليه من خلف المحيط».

وقال كابل «إنه في كل مرة يوزع فيها نسخة إضافية مجانا، أو يبيع إعلانا بسعر حضيض، فإنه يخسر مالا، ولكن في كل مرة يخسر مقامر في الكازينو أمواله، وثوراته، فإن صحيفة يسرائيل هيوم تبيع الكثير، فهل أحد هنا في هذا البيت (الكنيست) يفكر بمدى أن هذا مشهد طبيعي لصحيفة؟ وهل هكذا تبدو المنافسة العادلة في الصحافة»، وهل يمكن أن يستمر هذا العار من دون تدخل بيت المشرعين (الكنيست)؟ ورد على كابل الوزير يوفال شتاينيتس، وقال إنه «قانون

### كتب برهوم جرابسي:

تلقى رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو في الأيام الأخيرة صفعاً برلمانية، تفاجأ بها كما يبدو في لحظتها الأخيرة، حينما صوتت أغلبية واضحة من نواب الكنيست دعماً لمشروع القانون الذي يحد من توزيع صحيفة «يسرائيل هيوم» المجانية، وهي الصحيفة التي يملكها الشري الأمريكي اليهودي شلدون إدلسون، وتعد بوقاً سياسياً لليمين المتشدد، ولكن تعتبر بشكل خاص بوقاً مدافعا عن بنيامين نتنياهو. فهذا القانون الذي قد لا يرى النور كليا، ويكتفي الكنيست بتمريره بالقراءة التمهيدية، يكشف جانبا مظلماً في الإعلام الإسرائيلي، ويتزامن إقراره، مع كشف أوراق أثرياء يهود ومنهم إدلسون، يسعون لشراء صحف أميركية معارضة للسياسة الإسرائيلية بغية إسكانها وتغيير توجهاتها.

ويصم مشروع القانون هذا على أنه من منطلق المساواة في المنافسة التجارية، فإنه يحظر على صحيفة يومية توزع ستة أيام أسبوعياً وبعد صفحتين يومي يتجاوز ٣٠ صفحة، أن توزع مجاناً لأكثر من ستة أشهر، وهذه مواصفات تقتصر على صحيفة «يسرائيل هيوم»، التي يتراوح عدد صفحاتها يوميا ما بين ٦٨ إلى ٨٠ صفحة، بينما الصحيفة الثانية «يسرائيل بوست» تصدر خمسة أيام، وعدد صفحاتها أقل، وتوزيعها الاساس يتم في شبكة القطارات.

وقد صدرت «يسرائيل هيوم» لأول مرة في منتصف العام ٢٠٠٧، وكان انتشارها يقتصر على منطقتي تل أبيب والقدس، ومنذ اللحظة الأولى أظهرت تأييدها لمن كان رئيسا للمعارضة، بنيامين نتنياهو، وهي ما زالت تدافع عن سياسته ونهجه، وتضرب كل معارضيه، بمن فيهم أعضاء في حزب الليكود، ثم صدرت للصحيفة تتوسع، وهي توزع في غالبية أنحاء البلاد، في حين يتقوّل صاحبها في السيطرة على الإعلام المركزي الإسرائيلي.

ويقول استطلاع إسرائيلي دوري يصدر مرة كل ستة أشهر إن «يسرائيل هيوم» باتت الصحيفة الأكثر توزيعا في إسرائيل على المستوى اليومي بنحو ٣٨٪، وتليها «يديעות أchronوت» بنسبة تتراوح ما بين ٣٤-٣٧٪، ولكن الانطباع السائد أنه لو تم بيع الصحيفة الأولى لانهارت نسبة توزيعها إلى ما دون ١٠٪، وترفض الصحف وخاصة «يديעות أchronوت» التعامل مع هذا الاستطلاع، كونه يساوي بين الصحف المجانية وبين تلك التي تباع بثمن يومي وحتى شهري كاشتراك غير قليل نسبيا.

ومعروف عن صاحب «يسرائيل هيوم» شلدون إدلسون أنه صاحب أكبر شبكة عالمية للمراهقات (القمار)، وينتشر بشكل قوي في لاس فيغاس وفي دول في الشرق الأقصى، وهو صاحب مواقف يمينية متشددة، وعنصرية للغاية ضد الشعب الفلسطيني، ومصرف أكثر من ١٤٠ مليون دولار على الحزب الجمهوري الأميركي في الانتخابات الرئاسية الأخيرة، وهو أكبر داعم لرئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، إذ إن «يسرائيل هيوم» تعد بوقاً اعلاميا لصالح الأخير.

ويادر إلى مشروع القانون رئيس كتلة حزب «العمل» في الكنيست إيتان كابل، ووقع على القانون نواب من كتلتي المعارضة «ميرتس» اليسارية الصهيونية وشاس» الدينية المترتبة، وكذلك من نواب اليمين من الائتلاف الحاكم، خاصة «إسرائيل بيتنا» بزعامة أفيغدور ليبرمان، ويوجد مستقبل بزعامة وزير المالية يائير لبيد، والحركة» بزعامة وزيرة العدل تسيبي ليفني.

وقال كابل في خطابه أمام الهيئة العامة في الأسبوع الماضي مدافعا عن مشروع القانون، مقتبساً ما جاء في نشرة «معهد الديمقراطية الإسرائيلي»: «كيف حقا حطمت صحيفة يسرائيل هيوم سوق الصحافة المطبوعة في إسرائيل، فخلال سبع سنوات وموازاة توزيع الصحيفة مجانا، نجحت وسائل الإعلام التابعة لشلدون إدلسون أن تحطم بشكل دائم ومتواصل سوق الإعلانات المطبوعة، التي هي مصدر الدخل الاساس للصحف المنافسة».

وتابع كابل مخاطبا النواب: «بكلمات بسيطة، فأحد الأشخاص الأثرياء في العالم لا يبيع الإعلانات للمعلنين بأسعار حضيض فقط لأنه يهوى الخسارة، بل هو يفعل هذا كي ينهار منافسوه، من أجل القضاء على الصحافة المطبوعة في إسرائيل. لقد أن الأوان كي نقول كلمات واضحة عن الجانب الآخر في هذه القضية، فالكل يعرف أن صحيفة يسرائيل هيوم تستطيع أن تصدر بهذا الشكل، ليس بسبب نجاحها كصحيفة، وإنما بفضل مئات ملايين الدولارات التي يكسبها إدلسون من القمار وتتدفق عليه من خلف المحيط».

وقال كابل «إنه في كل مرة يوزع فيها نسخة إضافية مجانا، أو يبيع إعلانا بسعر حضيض، فإنه يخسر مالا، ولكن في كل مرة يخسر مقامر في الكازينو أمواله، وثوراته، فإن صحيفة يسرائيل هيوم تبيع الكثير، فهل أحد هنا في هذا البيت (الكنيست) يفكر بمدى أن هذا مشهد طبيعي لصحيفة؟ وهل هكذا تبدو المنافسة العادلة في الصحافة»، وهل يمكن أن يستمر هذا العار من دون تدخل بيت المشرعين (الكنيست)؟ ورد على كابل الوزير يوفال شتاينيتس، وقال إنه «قانون

## من نشاطات «مركز مدار»

### «قضايا إسرائيلية» ٥٥: محور حول الحرب على غزة وآخر عن الحركات النسائية والنسوية في إسرائيل



رام الله- صدر حديثاً عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»، العدد ٥٥ من فصلية «قضايا إسرائيلية» المتخصصة، ويضم محورا يتعامل مع الحرب على غزة ودلالاتها، إلى جانب محور يعالج قضية الحركات النسائية والنسوية في إسرائيل. وفي محور غزة يضع د. عاطف أبو سيف الحرب على القطاع في سياقها الدولي والإقليمي، عبر الوقوف على مواقف الدول المختلفة من العدوان، مع تركيز على الدول الكبرى وذات العلاقة بالمنطقة لفهم كنه هذه

المواقف وطبيعتها وأسبابها، بغية الاستدلال على التحولات الأعمق التي تجري تحت نهر المواقف الظاهرة، لأن من شأن هذا- برأي الكاتب- أن يدل على وضع علاقات إسرائيل الدولية، كما على مواقف الدول من الصراع العربي- الإسرائيلي.

ويكتب وديع عواودة عن ردود الفعل الإسرائيلية على الحرب والطريقة التي فهمت فيها إسرائيل الحرب، محالاً في تقريره العثور على أجوبة ولو أولية حول أسئلة من نوع: هل تسببت الحرب بتفكير جديد في العقيدة السياسية أو العسكرية والإستراتيجية حيال الصراع ومستقبل العلاقة مع غزة أو مع السلطة الوطنية والشعب الفلسطيني؟ هل تقود الحرب- التي يرى فيها الإسرائيليون حربا فاشلة- لمسيرة سياسية؟ ما هي الخيارات الماثلة أمام إسرائيل بعد الحرب من ناحية سياسية؟.

ويراجع مهند مصطفى في إطار المحور نفسه حدود حرية التفكير والرأي في المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية في وقت الحرب، والتي لم تقدم - وفق الكاتب- خطاباً مختلفاً أو ناقداً، أو سمحت بالنقد خلال الحرب، بل كان للصوت المؤيد للحرب الحيز الأكبر، تخلله قمع كل صوت آخر أو التضييق عليه.

ويرى مصطفى أن من حسن حظ المؤسسة الأكاديمية اندلاع الحرب خلال الإجازة الصيفية للجامعات، الأمر الذي حُفِّق كثيراً من الصراعات التي كانت ستظهر داخل الجامعات، كما أنه أزال عن كاهل المؤسسة الأكاديمية عبء الكثير من السلوكيات التي يعتقد أنها كانت سوف تتخذها ضد الأصوات الناقدة أو المحتجة من محاضرين وطلاب، وخاصة الطلاب العرب، لو أن الحرب اندلعت خلال العام الدراسي الأكاديمي. في محور الحركات النسائية والنسوية في إسرائيل، تكتب أستاذة القانون غيلا شتولبر عن غياب إطار توجه نظري متماسك لدى المحكمة الإسرائيلية حول المسألة النسوية، فأحيانا يطغى التوجه الديني اليهودي في قضايا الأحوال الشخصية مثلا، وفي حالات ومجالات أخرى يسود فيها منطق ليبرالي تحرري، وأحيانا أخرى منطق السوق النيو- ليبرالية.

في المحور ذاته تكتب همت زبعي عن الحركات النسائية الفلسطينية في الداخل، وتحاول تعقب نشأة وتطور الجمعيات النسائية والنسوية في الداخل الفلسطيني مستعرضة على نحو سريع نشأتها تاريخيا قبل النكبة ومستعرضة تطور هذا القطاع بعد قيام دولة إسرائيل، وتتناول محاور مركزية في تطور عمل هذا القطاع وتتوقف عند تأثير السياقات السياسية الاجتماعية والاقتصادية على خصوصية تطوره الفكري وبالتالي أشكال تنظيمه وآليات عمله. كما تتناول إنجازات هذا القطاع ودوره الهام في المجتمع الفلسطيني وتقف في نهاية المقال عند بعض التوترات التي يشهدها هذا القطاع والتي قد تحد من قدرته على التأثير.

وتعالج فيعات بيطون تطور الفكر النسوي ودور النسويات الشرقيات والنسويات اللسوطيديات في فتح ملف الهويات الثقافية والقومية داخل الحركات النسوية وأثره على طبائع الحركات وفكرها. وتفترض الكاتبة التقاء مصالح يتبع نضالاً نسوياً مشتركاً بشكل يتجاوز نمط العمل المألوف في حالات التعاون النسوي اليهودي- الفلسطيني والمبني على مفهوم «إنقاذ الطرف القوي في المعادلة، وهو اليهودي، للطرف الفلسطيني، بناء عليه، عوضاً عن النضال المنفصل ولأجل تحقيق مزيد من الإنجاز لتحسين مكانتهن، تقترح الكاتبة أطر «شراكة قانونية قضائية شرقية - فلسطينية من خلال تطبيق مصالح الشركات في النضال».

وتقدم المحامية عبير عبر تحليلاً وافياً للمنطق الكامن وراء قانون منع التحرش الجنسي والدور الذي لعبه القانون في الوعي العام في إسرائيل. وتؤكد أنه على غرار سائر المجتمعات، فإن التحرشات الجنسية حصلت دائماً لكنها كانت تستبعد عن الخطاب العام وتُكتم، ولم يبدأ هذا التكمم بالتصدع إلا في منتصف القرن العشرين.

ويضم العدد مقابلة خاصة مع الصحافي الإسرائيلي النقدي غدعون ليفي أجراها بلال ضاهر، يؤكد خلالها ليفي أن حل الدولتين فاتته القطار وأصبح غير قابل للتفيذ. ويشير إلى أن أفكاره الراديكالية بدأت تتبلور فقط بعد أن بدأ بالذهاب إلى المناطق المحتلة وحدث هذا في فترة الانتفاضة الأولى، وإلى أن الاحتلال غير حاضر في إسرائيل وهناك من يهتم بالأمر بالآخر، وأن الفلسطينيين أحد أكثر الشعوب تسامحاً في التاريخ. كما يعرب عن شذو في ما إذا كان هناك يسار في إسرائيل، ويشدد على أنه لن يصاب بالهلع إذا ما انضم عشرات الآلاف أو مئات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين إلى دولة إسرائيل.

وتقدم المجلة في زاوية «من الأرشيف» ترجمة عربية لمقال «من أجل إنقاذ الوطن اليهودي» للمفكرة والمنظرة اليهودية الألمانية المعروفة حنه أرندت حول قرار تقسيم فلسطين من العام ١٩٤٧، مع تمهيد بقلم هندية غانم تشير فيه إلى أهميته لفهم النقاشات التي دارت بين التيارات الثقافية اليهودية في أوروبا حول التعامل مع ما اصطلح على تسميته «المسألة اليهودية»، ومتابعة تناقضاتها وتحولاتها التاريخية.

وأشارت كلمة التحرير إلى أن هذا العدد من «قضايا إسرائيلية» يصدر بعد عدة أشهر من انتهاء الحرب الإسرائيلية على غزة بينما الدخان لا يزال يغطي سماءها والمدنية تضمد جراحها، وشددت على أنه بين هول الدمار وتوهج شعلة المقاومة عاد سؤال فلسطين لي طرح نفسه من جديد على الأجندة الإسرائيلية العامة.

هذا الملحق ممول من قبل الاتحاد الأوروبي



«مضمون هذا الملحق هو مسؤولية مركز مدار، ولا يمكن في أي حال من الأحوال أن يعكس آراء الاتحاد الأوروبي»

تابعونا على الفيسبوك



http://tiny.cc/ywgg4

وقناتنا على اليوتيوب



http://tiny.cc/nkdp

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب. 1959

هاتف: 00970 - 2 - 2966201

فاكس: 00970 - 2 - 2966205

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:

madar@madarcenter.org

موقع «مدار» الإلكتروني:

http://www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية  
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies



«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي